وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الداي حسين

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطلبة:

– محمد غديرة

– عبد الله أولاد علي

تحت إشراف

أ.د/ الشيخ لكحل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. رحيمة بيشي	غرداية	رئيسا
أ.د. الشيخ لكحل	غرداية	مشرفا ومقررا
د. حني محفوظ	غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي:

1446هـ/ 2024–2025م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الداي حسين

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطلبة:

– محمد غديرة

– عبد الله أولاد علي

تحت إشراف

أ.د/ الشيخ لكحل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. رحيمة بيشي	غرداية	رئيسا
أ.د. الشيخ لكحل	غرداية	مشرفا ومقررا
د. حني محفوظ	غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي:

1446هـ/ 2024–2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الشيخ لكحل على ما بذله من جهد كبير، وتوجيهاته السديدة، ودعمه المتواصل طوال فترة إعداد هذه المذكرة. فقد كان لخبرته وعلمه الأثر البالغ في إثراء هذا العمل وبلوغه هذه الصورة النهائية

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة غرداية والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي نهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

أولا إلى الوالدين الكريمين.

وإلى الإخوة والأخوات الذين لطالما مدوا يد العون.

إلى كل الاصدقاء وكل من ساهم في نجاحنا من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم يد المساعدة

قائمة المختصرات:

أولا باللغة العربية:

د. د. ن ..... بدون دار نشر

د. ب. ن ..... بدون بلد نشر

د. س. ن ..... بدون سنة نشر

ج ..... جزء

ط ..... طبعة

ع ..... عدد

ص ..... صفحة

تر : ..... ترجمة

تح: ..... تحقيق

تع: ..... تعليق

مج: ..... مجلد

تص: ..... تصحيح

ثانيا: باللغة الأجنبية:

éd. ..... édition / éditeur (الإصدار)

p. ..... page (الصفحة)

t. ..... tome (مجلد)

vol. ..... volume (العدد)

no / n° ..... numéro (رقم)

s.d. ..... sans date (بدون تاريخ)

s.l. ..... sans lieu (بدون مكان نشر)

op. cit. ..... opere citato (المرجع المذكور)

مقدمـــــة

مقدمـــــة:

يعد موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية من المواضيع والقضايا ذات الأهمية البالغة في مجال العلاقات والروابط الدولية لما شهدته من أحداث بقيت راسخة في الاذهان عبر التاريخ في كل من فرنسا والجزائر خاصة في الفترة ما بين 1818 و1830 م، إذ أن هذه الفترة قد شهدت أسوأ التوترات في تاريخ علاقات البلدين وفيها عاش البلدان أكثر الفترات حساسية داخليا وخارجيا.

وانطلاقا من هذا الطرح كانت دواعي اختيارنا لهذا الموضوع بدافع اظهار بعض الخبايا والحقائق باعتبار أن هذه الفترة حساسة جدا في تاريخ الجزائر الحديث خاصة أنها سبقت سقوطها فريسة للاستعمار وإنهاء السيادة الوطنية لها، خاصة اذا علمنا أنها كانت تسالم من تريد وتحارب من تريد دون العودة للسلاطين العثمانيين، كما شهدت بروز شخصيات عرف عنها القوة والصلابة مثل الداي حسين ميزومورتو، ومن البحارة الرايس حميدو الذي شهدت فترته قيام ما يسمى الثورة الفرنسية.

ولهذا جاء اختيارنا لموضوع : " **العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الداي حسين**".

1- دوافع اختيار الموضوع:

أما الدوافع التي جعلتنا نقدم على هذه الدراسة فهي ذاتية وأخرى موضوعية، أما الذاتية منها فهي:

الميول الشخصي الى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية وما بعدها ورغبة منا في الاطلاع على ما كتب حولها خاصة في الفترة الأخيرة أي فترة الدايات.

الرغبة في معرفة نوع تلك العلاقات الفرنسية الجزائرية خاصة في الفترة التي اعتبرت فيها الجزائر مستقلة.

أما الدوافع الموضوعية فكانت كما يلي :

البحث عن نوع العلاقة بين الجزائر وفرنسا خلال فترة الداي حسين، وتشجيع أساتذتنا على دراسة هذا الموضوع والبحث من خلاله على أوضاع البلدين الداخلية والعوامل التي تحكمت في العلاقة بينهما.

2- الإشكالية الرئيسية:

بماذا تميزت الأوضاع السياسية والاقتصادية لكلا البلدين؟ وكيف أثر هذا في رسم العلاقة بينهما في فترة حكم الداي حسين من 1818 الى 1830 ؟

3- الاطار الزماني و المكاني:

الزماني: تنحصر الدراسة المطلوبة ما بين : 1818م و1830 م ، مع الاشارة الى الفترة التي سبقتها خاصة في الوضع الداخلي لفرنسا.

المكاني: انحصرت الدراسة ما بين البلدين فرنسا والجزائر والمناطق المجاورة لهما، وهذا لكون البلدين جزءا لا يتجزأ من محيطهما المتوسطي والقاري.

4- المنهج المتبع:

اتبعنا في بحثنا هذا المنهج التاريخي ،الوصفي ، التحليلي في عرضنا لأهم الاحداث التاريخية التي رافقت فترة الدارسة و تحليلها ومعرفة تأثيرها على العلاقات بين البلدين ، كما استعلنا المنهج الوصفي في سرد الاحداث كالحروب و المعارك أو الحالة الاقتصادية و السياسية وحتى الاجتماعية.

5- الدراسات السابقة:

لقد تعرضنا لموضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية الذي تطرق اليه الكثير من المؤرخين والكتاب والباحثين سواء في الفترة التي تخص دراستنا أو الفترة الحديثة ككل، نذكر منهم:

محمد زروال في كتابه " العلاقات الجزائرية الفرنسية " مابين 1791و 1830م الذي تناول الموضوع انطلاقا من قضية الديون مرورا بتراجع قوة الجزائر وصولا الى مشروع الحملة ونذكر كذلك ما قدمه المؤرخ **جمال قنان في كتابه العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790.1830)**، بالإضافة الى كتابه **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1690 ـ 1830)** والذي أعطى لنا صورة حول المعاهدات المبرمة بين البلدين.

6- الخطة المتبعة:

اعتمدنا في دراستنا على خطة اشتملت على مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة.

فتناولنا في **الفصل الأول** : أوضاع الجزائر وفرنسا خلال عهد الداي حسين، حيث قسمناه الى مبحثين أولهما خصصناه لدراسة أوضاع الجزائر في تلك الفترة، والمبحث الثاني تم فيه دراسة أوضاع فرنسا.

في **الفصل الثاني** تناولنا العلاقات السياسية بين فرنسا والجزائر والتي تميزت بمرحلتين، تميزت المرحلة الأولى بالوئام بين الطرفين وهو ما تناولناه في المبحث الأول من هذا الفصل. والمبحث الثاني تم عنونته ب"مرحلة العداء.

أما في **الفصل الثالث** فقد تطرقنا فيه إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر في عهد الداي حسين وهو بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين تم التركيز في المبحث الأول على النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر، ثم استعرضنا دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية في المبحث الثاني. أما الخاتمة فكانت عبارة عن مجموعة استنتاجات لما توصلنا اليه من خلال دراستنا.

7- نقد المصادر و المراجع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بيبليوغرافيا متنوعة للإحاطة بالموضوع نوجزها في ما يلي:

مجموعة الوثائق التي نشرها المؤرخ " جمال قنان" في كتابه " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث بين1500و1830" وأهميتها الكبيرة جدا لأنها تعالج الفترة التي نحن بصدد دراستها بحيث يعطي لنا صورة حول المعاهدات المبرمة بين البلدين وأهم بنودها.

أما فيما يخص المصادر فتنقسم إلى قسمين محلية وأجنبية، أما المحلية فقد أفادتنا كثيرا في دراستنا ونذكر منها مذكرات نقيب الأشراف " الحاج أحمد الشريف الزهار" والذي حققه أحمد توفيق المدني ، وهو مصدر مهم لما يقدمه من معلومات قيمة عن الفترة فهو يعتبر شاهد عيان وشخصية لها مكانة، و نذكر كذلك كتاب "المرأة" " لحمدان بن عثمان خوجة " وهو مصدر مهم لامتيازه بأسلوب تاريخي في تحليل الأحداث ، كما قدم شرحا للعلاقات بين البلدين.

أما فيما يخص المصادر الأجنبية : فقد استفدنا من مذكرات السفير الأمريكي في الجزائر الموسومة بـ " مذكرات ويليام شارلز" التي عربها و عرفها و قدمها " اسماعيل العربي ".

كما ركزنا أيضا على مجموعة من المراجع العربية نذكر منها:

ناصر الدين سعيدوني "ورقات جزائرية " وكذا كتابه "النظام المالي للجزائر في العهد العثماني" والتي ركز فيها على الجانب الاقتصادي والجانب السياسي لايالة الجزائر وعلاقاتها مع دول أوربا وخاصة فرنسا.

أما المراجع الأجنبية نذكر:

كتاب المؤرخ الفرنسي "**كلافارم**" التطور الاقتصادي لفرنسا و ألمانيا 1815- 1914م، الذي تطرق إلى الوضع الاقتصادي لفرنسا في الفترة المدروسة.

8- الصعوبات و العراقيل :

لا يخلو أي عمل أو بحث من وجود عوائق و صعوبات ، نذكر منها:

عدم الاعتماد على المصادر الأجنبية بشكل كبير نظرا لعامل اللغة وصعوبة الترجمة، الذي وقف حاجزا أمامنا للتعمق أكثر، صعوبة عملية تجميع المادة المرتبطة بالموضوع الكفيلة بالإجابة عن التساؤلات الجوهرية التي تطرحها إشكالية الموضوع.

نرجو أن نكون قد أحطنا بجوانب موضوع مذكرتنا وذلك لاتساعه ولاسيما أن الفترة محدودة والظروف التي تحيط بعلاقات البلدين واسعة جدا ولا يمكن تناول هذه العلاقات بمعزل عن محيط البلدين قاريا ومتوسطيا. وفي الأخير نحمد الله عز وجل الذي متعنا بالصبر لتحمل الصعوبات التي واجهتنا لإتمام هذا العمل.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر وفرنسا خلال عهد الداي حسين

1818 – 1830.

- ✓ المبحث الأول: أوضاع الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: أوضاع فرنسا.

المبحث الأول: أوضاع الجزائر

أولا– الوضع السياسي :

استمر الحكم العثماني في الجزائر على ما يزيد عن ثلاثة قرون وقد تعرضت فيها إلى عدة أحداث وتطورات في المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر ميلادي كانت لها أثار بعيدة المدى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة السياسية منها على كلا المستويين الداخلي والخارجي وكان لها انعكاس على استقرار البلاد وأمنها فتميزت أوضاعها بالنشاط والازدهار في بعض الأحيان والركود والانحطاط في أحيان أخرى ، بالإضافة إلى أن السياسة العثمانية قد تميزت بالعزلة وحالت دون اندماج الأتراك بالأوساط المحلية وكانت السلطات الحاكمة تعمل دائما على افتعال الفتن بين العشائر حتى لا تتحد ضدها والفتنة أشد من القتل [1].

كما أن الأتراك غالبا ما كانوا يميلون إلى الترف والملذات على حساب الرعية فأثاروا بذلك غضب السكان و عرضوا ملكهم و حكمهم للزوال، كما أن الوضعية المأساوية التي ساعدت على ظهور طبقة من الدخلاء أغلبهم من اليهود التي بدأت تكون لها ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة على حساب أموال الدولة الجزائرية[2] .

يضاف إلى ذلك الغرامات والضرائب التي أثقلت كاهل السكان وما زاد من سخطهم هو سياسة التهميش والعزلة (التتريك)هذا ما جعل السكان يثورون على الحكام وبذلك اندلعت ثورات انتقامية متتالية خاصة بعد تولي الداي حسين باشا الحكم على ايالة الجزائر الذي وجدها تتخبط في فوضى عارمة و تواجه مشاكل صعبة سواءا داخليا أو خارجيا[3]، (أنظر الملحق رقم 01).

أما داخليا فقد أصدر الداي عفوا عاما عن كل القرارات والأوامر التي كان قد أصدرها سابقا علي خوجة مما أدى إلى ظهور طبقة اليولداشية [4] ،التي لم تعرف النظام ولا يتقيدون بشيء [5]، والتي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر ،مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري**،2000، ص117.

2 صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826.1850)**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2009 ، ص15.

[3] ناصر الدين سعيدوني : **المرجع نفسه** ،ص 117.

[4] اليولداشية : هي فرقة عسكرية تابعة للجيش الانكشاري تم تشكيلها من الاجانت الذين استقدمتهم الدولة العثمانية للسيطرة على جبال الجزائر و انهاء الثورات والتمرد.

كانت تعد المؤامرات وتحيك الدسائس ضده كما جعلته عرضة للاغتيال ، بعد ذلك عاش ضمن حماية الأفراد فسيطرت الفوضى على البلاد واندلعت الثورات في كل مكان، فنجد في بايلك الشرق مثلا قبائل النمامشة التي يتولاها قائد تابع اسميا لسلطة الباي حيث إن المنطقة كانت مستعصية بالنسبة لعملية جمع أموال الضرائب بسبب طبيعة حياتهم التي تعتمد على الترحال الدائم. كما أن المنطقة اشتهرت بقوة فرسانها وشجاعتهم و هذا ما جعلهم يتهربون من السلطة العثمانية التي طالما وقفت عاجزة أمامهم وفي كثير من الأحيان يضطر الباي إلى قيادة حملات عسكرية ضدهم [1].

وبالتالي ثار كل من النمامشة والأوراس و وادي سوف على باي قسنطينة وظل أمير سنجق أحمد بك يحاربهم ويحاول تهدئة الأوضاع التي دامت ثلاث سنوات حتى تمكن من ذلك غير أن سكوتهم و هدوء هم لم يستمر طويلا [2]، هذه الظروف جعلت الداي يفقد الثقة في محمد بك وإمكانياته في تسيير الوضع، وبالتالي أدى إلى عزله وتغييره بأحمد بك[3]، فزاد ذلك من أعمال الشغب والعصيان وكثرة المتمردين وهو نتيجة فشل سياسة الداي حسين .

أما في بايلك التيطري فقد توسعت حركات العصيان التي قادتها قبائل فليسة بجبال جرجرة والصومام وأصبحت تهدد سهل متيجة، كما شهدت انتفاضات قبائل الأطلس البليدي و بني حماد في 1824م، أما في سنة 1822م فقد شن بنو عباس على بني كانون هجوما مفاجئا وأحرقوا لهم اثنتي عشر قرية فكلف "يحي أغا " لتأديبهم و لكنه لم يقض على العصاة و قتلوا القائد التركي سنة 1824م، كما شهدت سنة 1823م ثورة سكان بجاية و احتل بنوعباس ممر البيبان و لم يتمكن أفراد قبيلة بني كانون من إخراج بني العباس إلا بصعوبة بالغة ، فكانت سنة 1826م التي ظهر فيها التمرد من جديد مما اضطر يحي أغا إلى إخماده بنفس الطريقة السابقة [4].

أما في بايلك الغرب فقد شهد توترات سياسية تمثلت في رغبة بعض الرجال الذين دعوا إلى الثورة ضد الأتراك وبشروا بنهاية حكمهم ما اضطر باي وهران إلى إعدام كل من وقع تحت قبضته

---

[5] أحمد شريف الزهار:**مذكرات الحاج أحمد الزهار،نقيب أشراف الجزائر**،ترجمة أحمد توفيق المدني،عالم المعرفة، الجزائر ، ص172.

[1] ناصر الدين سعيدوني : **مرجع سابق** ، ص 117 .

[2] المرجع نفسه ، ص 118.

[3] محمد صالح العنتري: **تاريخ قسنطينة** ، ترجمة يحي بوعزيز ،دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2005 ، ص 115.

[4] ناصر الدين سعيدوني : **مرجع سابق** ، ص 118 .

ومثال ذلك حين أوشك على إعدام والد الامير عبدالقادر محي الدين لولا تدخل زوجة الباي الذي اكتفى بسجنه بالاضافة الى هذا فقد حاول الباي القضاء على الثورة التيجانية فلم يستطع مما ولد ثورة عارمة في جنوب وهران [1].

بالإضافة إلى انتشار المرابطون ودعوتهم الى العداء والتحريض ضد الأتراك و بذلك زادت دائرة التمرد ما أدى بأمير السنجق حسين لملاحقتهم وألقى القبض عليهم وأحضرهم لوهران وقتلهم أمام أعين الناس [2].

بالإضافة إلى هؤلاء ظهرت أطرافا معادية للوجود العثماني حيث تغير موقف بعض شيوخ ومنتسبي الطريقة القادرية و التيجانية من الحيطة و الحذر إلى التحدي و العداء في نهاية الأمر وبتشجيع من قبيلة هاشم [3]، غير ان انتصار الباي "حسن بك" على التيجانية في" معركة عواجة "التي قتل فيها شيخ التيجانية و أتباعه و تعرض القادرية لغضب باي وهران وإلقاء القبض على محي الدين و ابنه الأمير عبد القادر عندما كانا في طريقهما إلى الحج لكنهما تخلصا من العقاب بعد وساطة من أعيان المخزن.

فقد كانت النتيجة الحتمية لزيادة الضرائب كالايجار ، الزكاة واللازمة ... هي تزايد السخط الشعبي على أحكام الداي حسين وتهرب السكان من عمليات الضرائب جملة واحدة وقيام الثورات الشعبية فيال عديد من النواحي بالبلاد وهذا مايفسر الانهيار السريع للنظام التركي بالجزائر.

أما خارجيا : بالإضافة إلى ما سبق من أحداث على المستوى الداخلي فقد واجه "الداي حسين" وضعية خارجية صعبة لا تقل خطورة عن الأولى أدت إلى عدم استقرار الدولة ويظهر ذلك في الدسائس والمؤامرات التي قامت بها القوى الأوروبية ضدها وضد الأقاليم العربية الأخرى[4] مثل مؤتمر فيينا عاصمة النمسا ، في 1815 لكنه لم ينجح ،وكذلك مؤتمر اكس لاشابيل بألمانيا في

---

[1] مؤيد محمود حمد المشهداني :سلوان رشيد رمضان ، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني من 1515 الى 1830**، العدد 16 ، 2013، ص 422

[2] عزيز سامح التر: **الاتراك العثمانيين في افريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر ، دار النهضة العربية للطباعةوالنشر، ط1 ، 1989، ص 621.

[3] مبارك محمد الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ،ج3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ص267.

[4] عزيز سامح إلتر: **مرجع سابق**، ص622.

1818 الذي طالب الجزائر بإلغاء نشاطها البحري المتمثل في القرصنة أو ما يسمى بالجهاد البحري[1]، وأن أي مساس بالبواخر الأوروبية سيؤدي إلى رد فعل ، بالإضافة إلى رفض تجارة الأسرى إلا أن "الداي حسين" رفض رفضا باتا هذه المطالب ، ورفض تفتيش المراكب الجزائرية ماعدا التي تتبع الدول الصديقة التي لها علاقة حسنة معها ولم يكتف الداي حسين بهذا بل أمر بتكثيف النشاط البحري[2] ، كما اعتبر أن أي رفض لدفع الإتاوات المفروضة على جميع القناصل الأوروبية بالجزائر يعتبر عدوانا على الدولة الجزائرية[3].

وأمام هذا الشد والجذب تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية التي أعطت لنفسها الحق في التدخل في شؤون الجزائر الداخلية ،فقامت هذه الدول ببيع الأسلحة للقبائل الثائرة ضد الداي لاثارة المشاكل والفتن الداخلية وبالتالي فان هذه المؤامرات لم تؤدي الى نقص النشاط البحري فقط بل

تعدى ذلك إلى إضعاف البحرية الجزائرية واحتلال الجزائر[4].

ثانيا–الوضع العسكري :

نظرا لما يحيط بالجزائر من مخاطر سياسية وتوسعية فقد كان للمؤسسة العسكرية الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر خاصة في عهد الدايات دورا هاما بريا وبحريا لما لها من أهمية لتحقيق الأمن والاستقرار، فاحتل الجيش مكانة هامة في تاريخ الجزائر (جيش نظامي و غير نظامي)[5]، (أنظر الملحق رقم 04).

الجيش البحري: على رأسهم وكيل الخرج يعينه الداي من رياس البحر كما انه يقوم بدور العلاقات الخارجية ويأتي بعده عدد من الضباط أبرزهم :

القبودان : وهو القائد العام للأسطول .

ليمان رئيسي : قائد الميناء و مهمته الاهتمام بالأخبار الدولية و تسلم الرسائل المحملة الى الداي .

---

[1] يحي بوعزيز :**علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500 . 1830**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 125.

[2] محمود السيد :**تاريخ الشعوب الاسلامية** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، 2010 ،ص 16.

[3] صالح فركوس : **مرجع سابق** ، ص18.

[4] جمال قنان: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500–1830)**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 359.

[5] المرجع السابق، ص360.

كما أن هناك موظفين أخرين أهمهم :

واردیان باشي : يشرف على تنظيم الأعمال ويعين على كل سفينة العدد الذي يحتاجه للعمل[1]، وهما فريقان الأول يتكون من :

1) القبطان رايس : يخضع له جميع الركاب.
2) الباش رايس : نائب ثاني لقائد السفينة .
3) رايس العسة : المفتش والمشرف على الضباط.
4) باش دومنجي : ضابط الأشرعة .

ويتكون الفريق الثاني من :

1) رايس الغنائم.
2) باش طوباجي : وهو ضابط المدفعية .
3) خوجة : وهو كاتب السفينة (محاسب وموثق).
4) باش الخراج و الامام .

ونظرا لنشاط البحرية الكبير فقد كان جزء كبير من مواردها يغذي خزينة الدولة [2] ، فبعد تراجع مداخيل النشاط البحري شهدت الجزائر أزمة اقتصادية إلى جانب سيطرة اليهود على زمام الاقتصاد و دورهم في إضعاف الدولة اقتصاديا و سياسيا و تراجع نشاط صناعة السفن بعدما أصبحت تجارة الخشب بأيديهم.

ففي أخر العهد العثماني كان من الصعب تحديد حجم الأسطول الجزائري أمام غياب إحصائيات دقيقة تسمح بذلك [3]، فقد وصل العدد سنة 1820 الى 14 سفينة و انخفضت مابين 1823 و1824 إلى أربع سفن فقط ثم عاد ليرتفع سنة 1825 م[4].

---

[1] أحمد شريف الزهار : **مصدر سابق** ،ص 163.

[2] شوقي عطاالله الجمل : **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ، تونس ، الجزائر والمغرب)** ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1977 ، ص 105 .

[3] حكيمة حدون ، خديجة بن رنجة : **مساهمة البحرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا 1821 . 1829)** ، مذكرة لنيل الماستر تخصص تاريخ احديث ومعاصر ، جامعة الجيلالي ، الجزائر ، 2016، ص 76.

[4] علي خلاصي : **مرجع سابق** ، ص 176.

ثالثا–الأوضاع الاقتصادية:

شهدت الجزائر خلال الحكم العثماني ازدهارا كبيرا في الجانب الاقتصادي الذي انعكس على مختلف نواحي الحياة لكن هذا لم يستمر طويلا حيث شهدت الجزائر تراجعا اقتصاديا سبق فترة الاحتلال الفرنسي لها فبلاضافة الى عمليات العصيان و التمرد الذي قامت به القبائل والعشائر ضد سلطة البايات فهناك الكوارث الطبيعية مثل الزلازل و الفيضانات التي أثرت على المحاصيل الزراعية التي الممول الرئيسي للخزينة بعد تراجع عائدات النشاط البحري .

ونظرا لسيطرة الأتراك على النشاط الاقتصادي فان أصحاب الثروة كانوا لا يدفعون الضرائب للخزينة بسبب الامتيازات التي منحتها السلطة لليهود وهذا ما جعلهم يحتكرون التجارة لصالحهم[1].

كما حرص الداي حسين أن لا تقتصر مصادر الخزينة على النشاط البحري فحسب فانه اعتمد على مداخيل أخرى مثل السلع ، المحاصيل الزراعية، الضرائب ،الأسواق ،الجمارك ،المبادلات التجارية الدولية ،الأوقاف والودائع[2].

هذا ويمكننا أن نقسم النشاط الاقتصادي للايالة الى ثلاث قطاعات رئيسية:

1– الزراعة :

كان النشاط الزراعي أقل اهتماما من السلطات رغم خصوبة الأراضي و اتساع السهول وكانت الممول الرئيسي لأغلب السكان في الأرياف بالهضاب والصحراء ، كما كان لها دور في الخزينة من خلال تموينها بالزكاة، الحكر[3] والعشر[4]، كما انقسمت أراضي الدولة إلى:

* أراضي العروش التي تمتلكها القبائل على الشياع .

* الأوقاف والحبوس والتي يهبها أصحابها للمشاريع الخيرية .

---

[1] خير فارس محمد : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط2 ، مكتبة دار الشرق ، بيروت،1979 ، ص 75.

[2] ناصر الدين سعيدوني :ورقات جزائرية ، ط1 ، دار الغرب الجزائري ، 2012، ص80

3 الحكر : هو الايجار الذي يدفعه الفلاح مقابل استثماره في اراضي الدولة .

4 عمار بوحوش : مرجع سابق ، ص 80.

* أراضي المخزن وهي أراضي الدولة .

كما كانت الحبوب المصدر الأساسي مثل القمح والشعير لتلبية حاجيات السكان وتصدير الفائض منها، بالإضافة إلى الحمضيات والتمور والتين ...، كما كانت تجارة المحاصيل المحلية تتم عن طريق المقايضة بين السكان ويتم ذلك في الأسواق الأسبوعية ، أما تربية المواشي فقد حظيت باهتمام بالغ مثل الأغنام التي كانت المورد الأساسي للايالة بالإضافة إلى الأبقار ، الدواجن و الإبل فكانت تفرض ضرائب على هذه المواشي وحتى الأموال المتروكة بدون وريث و على أماكن الترف واللهو [1]، وضرائب تفرض على شيوخ العرب بمبلغ مائتي ألف كيل من القمح ، ومن باي قسنطينة وباي وهران عشرة آلاف كيل من الشعير لكل منهما تستعمل لتغذية رجال البحرية و الجيش والعمال في القطاع الحكومي[2].

2– الصناعة :

كانت الصناعة حكرا على الدولة والتي تميزت بالضعف في المجمل وأهم المنتوجات التي عرفت بها الايالة في عهد الداي حسين نجد صناعة الأسلحة مثل البنادق والبارود حيث كانت دار النحاس في جميع المقاطعات على غرار تلمسان بجاية و قسنطينة مركزا لها، كما كانت للقرى و المدن دور كبير في صناعة البارود مثل مصنع قصر الداي و مصنع الثغرين، وكانت هذه الأسلحة مرفوقة بأسلحة بيضاء مثل : السيوف، الخناجر والرماح وكانت المناطق الصحراوية و الهضاب مركزا لها .

ونظرا لتركيز الدولة على النشاط البحري فقد كان لصناعة السفن اهتمام كبير تمثل في صناعة القوارب والسفن لتعويض الخسائر في الحروب و تدعيم الدفاعات ،وكانت القل ،دلس، جيجل ،بني صاف ومستغانم مراكزا صناعية هامة[3]. اما في مايخص الصناعات الحرفية على غرار الجلود، الصباغة والبناء فقد كان الأندلسيون دور فيها وإدارتها، كما انتشرت صناعات الألبسة،

1 مؤيد محمود محمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان : **مرجع سابق** ، ص 50 .

2 ويليام شارلز : مذكرات ويليام شارلز قنصل أمريكا بالجزائر1816. 1824 ، تع وتعل و تق اسماعيل العربي، ش و .ن .ت ، الجزائر، 1982، ص 60.

3 علي خلاصي: **مرجع سابق** ، ص 28.

الصناعات النحاسية والفضية التي نالت إعجاب الشرقيين وغيرهم من الدول الاخرى وبالنسبة لمعظم هذه الحرف فان مدينة الجزائر كانت تزود تونس و غيرها من المدن بالعمال[1].

وكانت المباني والمنازل الموجودة بالايالة قبل الاحتلال الفرنسي دليل على ازدهار صناعة الخشب والخزف[2] وكذا فنون البناء وصناعة الأجر والجـير مثل : فرن تيبازة ، فرن الشنوة و فرن باب الوادي.

3– التجارة :

انقسم النشاط التجاري إلى تجارة داخلية وأخرى خارجية :

أ) التجارة الداخلية :

كانت بين الأهالي ، وكان لليهود دور كبير فيها وتتم أغلبها في داخـل الأسواق الأسبوعية وكانت الأسـواق تحمل أسماء الأيـام أو تكون في شوارع خاصة بالحرفيين مثل : زنقة الصباغين ، زنقة النحاسين و شارع الذهابين ...إلخ.

وكان الأهـالي يتوافدون من مختلف المناطق على هذه المراكز التجارية وتتم عملية البيع والشراء، كما يتـواجد نوعان من المراكز التجارية وهي الأسواق المحلية و أسواق المدن مثل :الجزائر ، تلمسان ، بوفاريك والبليدة وغيرها[3].

ب) التجارة الخارجية :

كما هو معروف أن التجارة الخارجية تتمثل في الصادرات والواردات مع البلدان الأخرى وهذا يرتبط بنوعية الإنتاج وكفاءته وكميته و سعره ، فقد كان للأجـانب وخاصة اليهود دور كبير فيها خاصة مع الـدول الإسلامية والأوروبية وكانت أهم المنتوجات : التمور، الزيوت، ريش النعام

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة : **حمدان بن عثمان خوجة و مذكراته** ، تأليف وتعريب الدكتور محمد بن عبدالكريم ، دار الوعي الجزائر، ص 105.

[2] عمار عمورة : **الموجز في تاريخ الجزائر** ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص91 .

[3] عمار عمورة : **المرجع نفسه** ، ص100 .

والحبوب..إلخ، ومن أهم مراكز التبادل نجد ميناء أرزيو، لتصدير الحبوب عن طريق التجار البريطانيون[1].

وما يعبر عن جودة المنتوجات الجزائرية فقد وصف القنصل الأمريكي الأصواف الجزائرية بأنها بلغت من الجودة حيث أنها تباع بدون تنظيف و بأعلى الأثمان ، وكانت ايطاليا وفرنسا تتهافت عليها، وقد كان لموانئ عنابة و دلس دور كبير في تصدير المنتوجات الزراعية واستيراد الحرير والسكر والفلفل من اسبانيا ، والسكر والقهوة والمجوهرات من إيطاليا ومن الشرق الحديد و الرخام[2]، وبهذا فان المبادلات التجارية للايالة الجزائرية جعل منها سوقا رئيسيا للدول الأخرى[3].

المبحث الثاني: أوضاع فرنسا

عرف القرن الثامن عشر ميلادي بفرنسا قيام حركة فكرية تنبذ اللامساواة ونشر أفكار جديدة تنتقد تكتل الحكم والارستقراطية ورجال الدين المستفيدين من امتيازات خاصة عن باقي فئات الشعب ،حيث سيطر الملك والارستقراطيين ورجال الدين على الحكم قبل الثورة 1789م ، أو ما عرف بالتفويض الالهي مع عدم وجود دستور يحدد السلطات .

وفي خطابه الشهير عن أصل الظلم واللامساواة بين البشر فكك " جون جاك روسو "[4] كل الافكار القديمة التي تبرر الامتيازات والتفاوتات الطبقية وقال بأنه لا أصل لها ولا شرعية على الاطلاق[5].

---

[1] محمد العربي زبيري : **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 103 .

[2] محمد زروال : **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791 . 1830)** ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، ص75 .

[3] ناصر الدين سعيدوني : **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 . 1830)**، ط3 ، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر ، 2012، ص 28 .

[4] جون جاك روسو (1712. 1778) كاتب وأديب وفيلسوف فرنسي يعد من أهم كتاب عصر التنوير ، ساعدت أفكاره في تشكيل الأحداث السياسية التي أدت الى قيام الثورة الفرنسية.

[5] **مقال من جريدة الشرق الأوسط** ، نشرت بتاريخ: الأحد 24أفريل 2011، العدد 11835، نسخة محفوظة 02 أفريل2018 على موقع باك مشين.

كما تأثرت فرنسا بالثورات التحررية الأوروبية على غرار الانجليزية التي أقامت نظام ملكي برلماني وقضت على حق الملوك الالهي ، لهذا تطلعت شعوب أوروبا الى تحقيق نفس النظام الانجليزي وكان الفرنسيون أكثر الشعوب تاثرا بالثورة المجيدة 1688 [1] بانجلترا بشكل مباشر نظرا لعامل القرب الجغرافي وتشابه الحكم العائلي، وربما كانت أفضل بداية للكلام عن الثورة الفرنسية هي الكلام عن سجن الباستيل وسقوط الباستيل[2].

أولا–الأوضاع السياسية :

1– تأثير الثورة الفرنسية 1789 على الوضع الداخلي بفرنسا :

هي حركة ثورية هزت فرنسا بين عامي 1789 و1799 وكان من ابرز نتائجها إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية الأولى في فرنسا في 21 سبتمبر 1792 ،إذ تعد واحدة من أكبر المؤثرات في الشعوب الأوروبية والفكر الأوروبي ومحركا لشعوبها نحو الديمقراطية ، فيرى كثيرون أن أثرها أكبر من أثر الثورة المجيدة في انجلترا ، إذ حولت فرنسا من دولة كان يحكمها حاكم بسلطات مطلقة إلى جمهورية أصبحت الإرادة العامة فيها للشعب ورفعت شعار و الإخاء والمساواة[3]، كما شكلت انقلابا هائلا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي ناهيك عن السياسي .

أسبابها :

– الاقتراب من الإفلاس حيث فاقت النفقات المداخيل بسبب الاكتظاظ السكاني الذي فاق 26 مليون نسمة سنة 1789 في عهد الملك لويس 16[4].

– مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية (1775. 1783) كانت سببا للأزمة المالية الكبيرة التي ضاعفت فرض نظام ضريبي غير عادل في البلاد .

---

[1] الثورة المجيدة : نشبت في نوفمبر 1688 ضد طغيان الملكية في انجلترا ، انتهت بعزل الملك جيمس الثاني وتنصيب ابنته ماري و زوجها وليم اورانج.

[2] الباستيل : كان اسمه الباستيد بمعنى الحصن ، وهو سجن عرف بأنه رمز للوحشية والتخلص من المعارضين للنظام الملكي بفرنسا ، ارتبط حدث سقوطه بالثورة الفرنسية .

[3] لويس عوض : **الثورة الفرنسية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1992، ص 7 .

[4] لويس 16 : (1754. 1793) أخر ملوك فرنسا قبل سقوط الملكية ابان الثورة الفرنسية تم اعدامه بالمقصلة.

– اعتقال نخبة كبيرة من المفكرين ما زاد من حالة السخط الشعبي على نظام الحكم.

– احتكار طبقة النبلاء الإقطاعيين ورجال الدين المال والجاه مقابل تهميش عامة الشعب وممثليهم في البرلمان الذي أطلق عليهم ازدراء لقب الطبقة الثالثة .

– انتشار الجوع بين عامة الشعب بسبب شح الموارد الأساسية وارتفاع أسعارها.

نتائجها :

جاءت الثورة بنتائج أنية و أخرى على المدى الطويل كما ان نتائجها لم تقتصر على فرنسا بل عبرت الحدود إلى دول أخرى استنارت بقبس الثورة الفرنسية وما حققه الشعب الفرنسي خلالها من انجازات :

ظهور النظام الجمهوري بشكل عصري حديث يختلف عن أشكال النظم الجمهوري التي سبقتها وانتشر هذا الشكل من أشكال النظم السياسية ليصبح أكثر انتشارا بين دول العالم ونهاية عهد الملكية المطلقة .

كتابة أول دستور[1] للبلاد أقر بفصل السلطات مما يحجم ويقلل من إمكانية هيمنة سلطة على السلطات الأخرى .

تحررت السياسة الفرنسية من سلطة الكنيسة و رجال الدين ، كما ألغيت امتيازات النبلاء ورجال الدين كما تحرر النظام الاقتصادي للدولة واتجاهه نحو الرأسمالية والاقتصاد الحر.

جاءت بمفاهيم جديدة وأحيت أخرى مثل الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية والتعليم المجاني واعتماد اللغة الفرنسية كلغة رسمية للدولة بأكملها مما أوجد لاحقا عاملا من عوامل الوحدة .

إثارة الشعور القومي ومواجهة الحكام الطغاة فقي دول أوروبا لاسيما ألمانيا، ايطاليا ، النمسا واسبانيا ... الذين حاولوا إجهاض الثورة حيث ألغيت الإقطاعية وحلت محلها المبادئ الدستورية[2].

انتشار مبدأ حق الشعوب في الوحدة والاستقلال .

---

[1] حسن جلال : **الثورة الفرنسية** ، سلسلة المعارف العامة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1927 ، ص 141 .

[2] رونالد ستروموبورغ : **تاريخ الفكر الاوروبي الحديث** ، ص ص 327 . 329 .

اجبار بروسيا على عقد الصلح مع فرنسا في أفريل 1795 ، وتبعتها اسبانيا التي تنازلت عن أراضي جزيرة سانت دومينغو في أمريكا الوسطى ، كما تعهد الهولنديون بتقديم الدعم للفرنسيين ضد الانجليز.

ظهور "نابليون بونابرت" وأفكاره التوسعية والتي أدت إلى زيادة العداء الأوروبي لفرنسا وتخوف الحكومات الملكية من انتشار أفكار الثورة الفرنسية في بلدانهم وهذا ما أدى الى فرض حصار قاري سياسي عليها[1].

تحالف الدول الأوروبية ضد نابليون بونابرت والقضاء على أفكاره التوسعية وكان ذلك في معركة واترلو[2] في 18 جوان 1815.

* إرغام فرنسا على التنازل عن عدة مستعمرات لصالح بريطانيا بعد هزيمتها في واترلو 1815[3]

* إعادة النظام الملكي في فرنسا وهذا من نتائج مؤتمر فيينا 1815.

* عودة سيطرة الملكية في فرنسا وعودة سطوة النبلاء والارستقراطيين على السلطة والثروات.

* الاستياء الشعبي الكبير من عودة الملكية وظهور ثورات متعددة أبرزها ثورة 1830التي حاول من خلالها الملك شارل العاشر[4] صرف أنظار الشعب الفرنسي إلى أحداث خارجية وتحقيق انتصارات لإعادة الهيبة للجيش وإظهار فرنسا خدمتها للكنيسة باحتلالها الجزائر .

ومما سبق يمكن القول أن الثورة الفرنسية تعد كتأريخ لنشأة الدول القومية الحديثة التي تمثل الأنظمة فيها إرادة الشعوب ، ورغم التعثر الذي أصاب مسار هذه الثورة والعقبات التي اعترضتها

---

[1] جمال قنان : **العلاقات الفرنسية الجزائرية مابين 1790 و1830**، وزارة المجاهدين، منشورات متحف المجاهد 2005، ص 135.

[2] واترلو : معركة قادتها الجيوش الأوروبية ضد فرنسا لوقف أطماعها التوسعية في 18 جوان 1815.

[3] Bataille de Waterloo, 18 juin 1815: Guide du panorama et du champ de Waterloo, 7e édition, Bruxelles: Imprimerie D. Hont et De Graeve, 1890,p 11.

[4] الملك شارل العاشر (1836.1757) ملك فرنسا ، واجهت بلاده ثورة أثناء حكمه عرفت بثورة جويلية 1830 التي نتج عنها تنازله عن عرشه ، قاد حملة على الجزائر انتهت باحتلالها .

لكنها دقت ناقوس الخطر ولحظة انطلاق زلزلت عروش ملوك أوروبا المستبدين مما جعلهم يناصبون العداء لهذه الثورة ـ وذلك بفرض حصار اقتصادي وسياسي على فرنسا جعلها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية كادت أن تعصف بالدولة الفرنسية، ويحاولون اجهاضها وفعلا نجحوا بإعادة الملكية لكن لمدة قصيرة فإرادات كل حكام أوروبا لم تستطع الحيلولة دون تحرر الشعب الفرنسي وقلب العروش على أصحابها لا بل أن الثورة الفرنسية امتد تأثيرها خارجا فرغم أنها لم تطح بالملوك إلا أنها أطاحت بسلطتهم المطلقة وصلاحياتهم وأصبحوا مجرد حكام شكليين و تمكنت الشعوب من أن تحكم نفسها بنفسها .

2– فرنسا في ظل تراجع نابليون بونابرت وعودة أل بوربون :

أخذ بناء إمبراطورية نابليون يتقوض بعد هزيمته الفاذحة في "معركة الشعوب " بلايبزيج [1] ففقد نفوذه في ألمانيا وأعلنت هولندا ولاءها لبيت أورونج وعقدت نابولي معاهدة مع النمسا كما فقدت فرنسا كل نفوذها في اسبانيا زظهرت الرغبة عند الفرنسيين في عقد الصلح[2].

وقد نخطيء حين نقول أن الالتجاء الى الصلح كان رغبة من الفرنسيين إذ أن الواقع كان اضطراريا فحالهم كان سيئا للغاية فخزانتهم كانت فارغة و صناعتهم متأخرة وتجارتهم راكدة ، وليس من شك في أن الرجل كان مازال يحتفظ بقدراته العسكرية التي ظهرت واضحة أثناء دفاعه عن فرنسا واخبر خصومه على الصلح ، وأهم ما اقترحوه أن تحتفظ فرنسا بحدودها الطبيعية من الراين وجبال الألب والبرانس فلم يتقبل نابليون ذلك فتأزمت الأمور في فرنسا لينتهز الحلفاء الفرصة فيقدموا عرضا أخر فيطلبون إليه التنازل عن بلجيكا وسافوي ومعنى هذا العودة بفرنسا إلى حدود ما قبل ثورة 1789 وكان طبيعيا أن يرفض نابليون هذه الشروط[3].

وتمضي الحرب بينه وبين أعداءه وعلى الرغم من قوته وبسالته إلا أنه لم يستطع المقاومة أكثر فجنوده أرهقوا ولم تكن باريس قادرة على تحمل ضربات العدو ورد عدوانه ، ففكر نابليون في المقاومة

---

[1] لايبتزيج : مدينة تقع في شرق ألمانيا شهدت معركة تحالفت فيها دول أوروبا ضد نابليون وعرفت بمعركة الأمم مابين 16 و19 اكتوبر 1813 .

[2] د . زينب عصمت راشد : **تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19** ، دار الفكر العربي ، ج 2 ، القاهرة ، ص 219 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص 220 .

لكن الأقدار شاءت أن يستسلم و أعلن عن تنازله عن حقه في العرش في أفريل 1814 ورحل إلى جزيرة " ألبا ".

وبينما كان الحلفاء يجتمعون في عاصمة النمسا " فيينا " ويخططون لنظام أوروبي جديد بعد الذي نزل بشعوب أوروبا من أهوال حتى فوجئوا بخبر فرار "نابليون" من منفاه في جزيرة " ألبا " وعودته إلى باريس و احتفاء الشعب به فقرروا التحالف ضده مرة أخرى للقضاء عليه ، فخطر لنابليون أن يتجه إلى بلجيكا وهو يعلم مقدار ما يدخره الفرنسيون لهذا القطر من قيمة و ولاء رمزي وكان يمني النفس في نجاح خطته فمضى نحو بروكسل فكان القائد الانجليزي " ولنجتن " في انتظاره وسدت عليه المسالك نحو " واترلو " و لأن نابليون أعداؤه كثيرين منهم البريطانيون ، الألمان ، البلجيكيون و الهولنديون ثم البروسيون الذين وصلوا تحت لواء " بلوخر " وهنا مزق المتحالفون أخر من بقي من جيوش نابليون[1].

فبعد القضاء على نابليون بونابرت في معركة واترلو 18 جوان 1815 تم عقد "معاهدة باريس الثانية " في 20 نوفمبر 1815 م وكان من نتيجته تضييق رقعة فرنسا والرجوع بحدودها إلى ما كانت عليه عام 1790 م وترتب على ذلك أن تؤول بعض المواقع العسكرية إلى أيدي أعداء فرنسا وفرضت عليها غرامات حربية كما احتلها الحلفاء لمدة ثلاث سنوات و اعتلاء الملك " لويس الثامن عشر " [2] العرش و تعهده مقابل ذلك الموافقة على قرارات الحلفاء عند صدورها .

فبعد فشل مؤتمر فيينا عن تحقيق أهدافه المتمثلة في ارساء السلام داخل القارة الأوروبية اتفقت القوى الأوروبية على عقد مؤتمر ثاني في اكس لاشابيل عام 1818 حضره قيصر روسيا ، إمبراطور النمسا وملك بروسيا و آخرون،كما حضر الاجتماع الدوق " ريشيلو" وزير خارجية فرنسا و قد أثير موضوع جيش الاحتلال الذي فرض على فرنسا عام 1815 فظل شعبها يضيق به ، فقرر المؤتمرون أن يجلوا هذا الجيش جلاءا تاما عن فرنسا فأرضى هذا القرار الدوق " ريشيلو" فطلب إلى المؤتمر أن تصبح بلاده عضوا في الحلف الرباعي فجزعت لذلك دول أوروبا الشرقية لأنها لا تأمن جانب فرنسا و تتوقع قيام ثورات فيها بين الحين والأخر[3].

---

[1] د. زينب عصمت راشد : **المرجع السابق** ، ص 222 .

[2] لويس الثامن عشر : (1755. 1824) حكم المملكة الفرنسية بعد الإطاحة بنابليون حتى وفاته .

[3] د. زينب عصمت راشد ، **مرجع سابق** ، ص 243 .

أ) الظروف الداخلية لفرنسا ابان حكم أل بوربون :

لقد كانت الظروف التي تولى فيها لويس الثامن عشر فرنسا سنة 1814 م ثم في 1815 م حزينة للغاية إذ كان على حكومته أن تتحمل أعباءا كبيرة ومعقدة وكان عليه أن يحدد شكل الدولة أيضا ، فهل سيعيدها الى الأسلوب القديم ابان حكم الملك المطلق والاعتماد على الحق الإلهي للملوك وعلى الارستقراطية التقليدية ورجال الكنيسة الذين عصفت الثورة بهم خاصة و ان الشعب الفرنسي قد ذاق ثمار الحرية والعدالة و الإخاء .

عموما فقد كانت مهمة الملك" لويس الثامن عشر" البوربوني شاقة للغاية فهو لا يعتمد على أمجاد ماضيه بل أن عودته كانت على أكتاف الدولة الأوروبية التي أطاحت بنابليون لكن ما خفف مسؤوليته هو الأعباء الاقتصادية التي كلفتها الحروب فأصبح الشعب يتوق الى الهدوء والاستقرار .

كان" لويس الثامن" عشر يتبع سياسة معتدلة لحل المشكلات الداخلية ، سياسة تقوم على أساس الحفاظ على عرشه وإعطاء الفرصة للشعب لينهض ويلعب دوره بين الشعوب المتقدمة والحفاظ على مكاسب الشعب من الثورة وأنعم على الكنيسة بالأراضي لتمارس دورها في توطيد حكمه لكن الملكية البوربونية العائدة كان محكوما عليها بالفشل للأسباب :

- اخفاقهم في حل المشاكل والمسائل التي واجهت أل بوربون عند استلامهم الحكم .
- المبادئ الرجعية القديمة التي أخذوا بها بحكم تكوينهم و تراثهم متناسين جميع التغيرات التي طرأت بعد الثورة .
- محاولة التوفيق بين سياسة داخلية لإرضاء الشعب المتأثر بالثورة وسياسة خارجية للدول التي جاءت بهم إلى الحكم وانتهى الأمر بغضب الشعب و إقامة ثورة 1830 م.

ب) الأحزاب السياسية في فترة حكم أل بوربون :

الملكيون المتطرفون (حزب اليمين)[1] وشعارهم الأول الحرب ضد الثورة الفرنسية وهم الذين استفادوا من عودة الملكية ومعظمهم من النبلاء .

[1] أمال السبكي: **أوروبا في القرن19 فرنسا في مائة عام**، جامعة الملك عبدالعزيز،جدة ،ط1، 1985، ص ص 234-235.

حزب الوسط : العناصر المؤيدة للملكية العائدة في الاعتدال و هدفهم التوفيق بين الملكية والثورة قدر الإمكان .

حزب اليسار : هم الذين قبلوا الملكية و لكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسؤولة على الطراز الانجليزي يكون فيها الملك رمزا للدولة فقط .

النظريون أو المذهبيون : عناصر تقدمية معتدلة أقرب الى اليسار منها الى اليمين وهم الفلاسفة وأصحاب الفكر[1].

فقد تمسك المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر لأنه قضى على تقاليد النظام القديم و أحل مكانه تقاليد الثورة والإمبراطورية النابليونية حيث أخذ عن الثورة التسامح والمساواة وعدم التمييز وأخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية وأخذ الصراع يحتدم بين الأكثرية من المتطرفين الملكيين والأقلية المعتدلة المرضى عنها من غالبية الشعب الفرنسي، فقد اضطر الملك إلى التوفيق بين أغلبية برلمانية متطرفة وأغلبية شعبية لا تمثيل لها واختار حل البرلمان معتمدا في ذلك على دعم القوات الدولية له ، فكلف ريشيليو بالوزارة الجديدة وكان من المعتدلين الذي نجح في تهدئة الخواطر في الداخل وكسب تأييد الحلفاء في الخارج والذي أجبر على الاستقالة بعد الانتخابات السنوية بعدما اعتبر مجموعة من الأحرار أن عهدته تنتهي بمجرد خروج الحلفاء من فرنسا ، فأسندت الوزارة الى الدوق "ديكاز" الذي حدثت في عهدته حادثة اغتيال الدوق "دي بري" في 13|02|1820 فاستغل المتطرفون الحادثة لإثارة البلبلة ووجهوا الرأي العام لاتهام الدوق "ديكاز"[2]، فأسقطت حكومته.

وقد ترتب عن حادثة قتل الدوق دي بري أكثرية متطرفة رافضة للحكومات المعتدلة ، وتشكيل وزارة جديدة بثيادة زعيم المتطرفين الكونت "دي فيليل" الذي استمر حكمه سبع سنوات (1821 . 1827) واستطاع تنفيذ برنامج المتطرفين.

كانت سياسته رجعية رغم اعتماده على الكياسة والمهارة والحنكة السياسية ولم يشأ أن يزعج البلاد بتطرفه وأمام الدول التي تثير الخواطر ضده بل اتبع اسلوب التودد والاعتدال في تنفيذ سياسته

[1] المرجع السابق،ص ص 234-235.

[2] المرجع السابق: ص 238 .

الرجعية واعتبره العامة من المعتدلين داخل حزب متطرف ،وكانت الكنيسة في حكمه تكمن مهارتها في استخدام التربية الدينية كاداة دعائية لاستئصال ذكريات الثورة[1].

كاد" دي فيليل " أن ينجح في سياسته لتطويع الأمة نحو أهدافه لكن حزبه المشتط في التفريق قد انقسم إلى قسمين : قسم يطالبه بالمجاهرة بالعداء للثورة وأخر يميل إلى التسامح الظاهري ، وفي 16 سبتمبر 1824 توفي لويس الثامن عشر وتولى من بعده أخوه الكونت "وارتو" الذي سمى نفسه بالملك شارل العاشر[2]. وبعد تولي هذا الأخير العرش تشجع دي فيليل وكشف القناع المعتدل عن وجهه و نفذ بكل أمانة برنامج الملكيين المتطرفين وعوض المهاجرين الذين خرجوا الى المنفى بعد الثورة وحاربوا في صفوف الأعداء ضد فرنسا وهنا ازدادت الجمعيات السرية انتشارا وتحول المعتدلون من الجماهير من الرضا عن فيليل إلى النقمة عليه و كرهه الناس .

وبهذا يكون الملك شارل العاشر قد أثار مخاوف الشعب من الملكية و أعاد الى الأذهان ذكريات العبودية والطبقية إبان سطوة النبلاء و الاكليروس ، وتحول الكل إلى عدو ضد الملك ، فحاول "فيليل" المقاومة بزيادة عدد النبلاء حتى تأكدت زيادتهم و بادر بحل مجلس النواب وأجرى انتخابات عامة سنة 1827 لكن النتيجة كانت مخيبة لاماله [3] وهنا اضطر فيليل لتقديم استقالته وقد كانت وزارته عموما ناجحة اقتصاديا خاصة وأنه ساهم في استقلال اليونان بهزيمة جيش " محمد علي باشا" في نافرين سنة 1827 .

فبعد نهاية حكم فيليل عين الملك شارل العاشر الكونت "دي مارتيناك" الذي فشل في استرضاء الملكيين المتطرفين وضم العناصر الحرة وشعر الملك أن مارتيناك معتدلا أكثر من اللازم فأزاحه وعين مكانه " بولينياك ".

رافق تعيين بولينياك على رأس الوزارة غضبا شديدا وسخطا كبيرا من عامة الشعب و ازدادت المعارضة وكثرت الجمعيات الثورية السرية بسبب تاريخه السابق وهو أحد زعماء المهاجرين في عهد الثورة الفرنسية الأولى ، حكم عليه نابليون بالسجن وحين خروجه حمل على الأكتاف وعومل معاملة من ضحى من أجل الملكية والملك ،وأعتبر أحد أقطابها وأشد أنصارها ،وبمجرد وصوله إلى الوزارة حتى

[1] المرجع نفسه، ص 238.

[2] المرجع نفسه، ص 241.

[3] نفسه : ص 242 .

حاول إن يخفي مشاعره لاسترضاء أنصار الثورة والرأي العام لكنه أصر بأن يكون الدستور محققا لأمال الملكيين وحاميا لشرعية أسرة ل أل بوربون [1]، واستطاع إرجاع مكانة رجال الدين و نفوذهم إلا أنه عرف بضعف شخصيته و ترددها فبرغم إيمانه بالرجعية فان وبضغط المعارضة لم يكن قادرا على تنفيذ مخططاته الرجعية ، فتصور أن نصرا عسكريا في الخارج قد يعود عليه بالدعم الداخلي فكان من أمر وخطط لإرسال حملة على الجزائر سنة [2] ، لكنه كان مخطئا فزادت المعارضة أكثر ضده.

ثانيا–الأوضاع الاقتصادية:

خلال القرن التاسع عشر أعيد تشكيل الاقتصاد الفرنسي وكان هذا تدريجيا في المجال الصناعي والزراعي وفي أساليب التنظيم الصناعي ، ولم تشهد ثورة صناعية مثلما حدثت في انجلترا مع ذلك فقد شهدت فرنسا تطورا حضاريا في مدنها ، فقد أزالت الثورة كل العقبات التي كانت تعترض طريق المبادرة الحرة وكانت كل من الحكومة الثورية وحكومة نابليون ترى أن الدولة لا بدا أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة الصناعة[3].

لقد عملت جميع الحكومات قبل الثورة بجدية لتطوير المعرفة الميكانيكية الانجليزية الجديدة على الرغم من الصعوبات التي فرضتها سلسلة الحروب التي لم تنقطع تقريبا مع انجلترا، وبهذا فقد مرت فرنسا النابليونية بثورة مدمرة وغير منظمة صاحبتها حربا أهلية وافلاس وطني فقد كانت تقاتل باستمرار بكل مواردها وخسرت الملايين من الرجال وأصبحت مستعمرة اوروبية بعدما كانت حيويتها ونشاط حكوماتها مثيرة للإعجاب من كل النواحي لكن جزءا كبيرا من تلك الطاقة تم إنفاقه في تعويض خسائر الحروب ،ولتفسير عدم قدرة فرنسا على إن تحذو حذو انجلترا فقد كتب "شابتال" في عام 1828م بعد أكثر من عقد من السلام " نحن بعيدون كل البعد عن امتلاك هذا الكم الهائل من الآلات الذي نراه في انجلترا... ذلك لأن العمالة أرخس عندنا ولأن رخس الوقود في انجلترا يمكنها من استخدام الآلات في كل مكان مع الاستفادة منها"[4]،والسبب الثاني أن إجمالي موارد الفحم في فرنسا غير كافية لأنها لم تكن مدركة لمدى اتساعها ولا قادرة على تشغيل أجزاء منها.

---

[1] أمال السبكي : المرجع السابق ، ص 245.

[2] المرجع نفسه ، ص 245 .

[3] J. H. Clapham, The Economic Development of France and Germany, 1815–1914, Cambridge: Cambridge University Press, 1921, P,54.

[4] أمال السبكي ،مرجع سابق ، ص 56.

1- الصناعة :

شهدت فرنسا في فترة ما بعد الثورة الصناعية تحولا صناعيا لمواكبة ما يحدث في انجلترا من تحولات في جميع الأصعدة فقد تنوعت الصناعات نظرا لحاجة السكان و ما يتوفر من إمكانيات طبيعية فنجد مثلا :

أ) **الصناعات المعدنية** : فقد كانت قصتها تشبه إلى حد كبير قصة الفحم وقد تم إعادة تشكيل علم المعادن الفرنسي ببطء على الخطى الانجليزية بعد عام 1815م بسبب نقص الوقود.

إن إحصائيات الأفران العالية غير مرضية لكن المؤكد أن هناك المئات منها كان منتشرا على مساحة واسعة جدا وكما يشير حجمها كانت تقريبا بدون استثناء من نوع الفحم قديم الطراز والذي كان لا بدا أن يكون بالقرب من الغابات .

لقد تضاعف الإنتاج الفرنسي من الحديد والصلب أكثر من الضعف بعد عام 1828م وكان هذا راجعا إلى حد كبير إلى تقليد الانجليز و وصول الخبراء والرأسمال الانجليزي ومع ذلك فقد كانت هناك هجرة أقل بكثير من انجلترا نحو فرنسا مقارنة بالهجرة من انجلترا الى بلجيكا وهي حقيقة ساعدت في تفسير التطور الفرنسي البطيء في هذا الجانب لعل أهم مثال على التقليد الناجح لانجلترا من قبل الفرنسيين هو استفادة السيد "دوفود" مدير مصنع غروسورس من السلام سنة 1815 وقام بزيارة لانجلترا ظاهرها شراء الحديد وباطنها التجسس على الأرض حقا ، لقد عاد ليبدأ في تسخين الأفران ومصانع الدرفلة[1] لإنتاج الحديد المطاوع . في البداية لم يحقق نجاحًا كبيرًا، لكن بعد 1822 تولى ابنه المعرفة والخبرة التي أكتسبها من والده وأسس عدة شركات رائدة في شمال وجنوب فرنسا وكانت أهم مصانع الحديد الفرنسية بعد الثلاثينات.[2]

ب) الصناعة النسيجية :

بحسب الإحصائيات لم يكن هناك سوى 15 منشأة فرنسية من مختلف الأنواع تمتلك محركات بخارية عام 1815 وكانت في الغالب تستخدم محركات ضخ للمناجم، وبحلول 1820 ارتفع الرقم الى 65 في المناجم ، وبحلول 1830 بلغ العدد الإجمالي 626، ولعل انتشار المحركات البخارية من مناجم الفحم إلى الشركات الأصغر مثل مصانع النسيج يفسر هذا الانحدار المفاجئ إلى حد ما .

---

[1] **الدرفلة** : هي احدى طرق تشكيل المعادن بين أجسام أسطوانية تهدف الى تقليل سمك الصفائح.

[2] J.H. CLAPHAPM, op cit,p60

إن تشغيل الآلات عن طريق المياه لم يكن بالأمر الجديد على الإطلاق مهما كان ذلك مبتكرا ومفيدا ، فقد كان الايطاليون يستخدمون المياه لتشغيل آلات غزل الحرير منذ القرن 15م على الأقل ، ولكل مجرى مائي في انجلترا طواحين مائية، وكانت هذه الآلات تستخدم في غزل الحرير وفي تشغيل مطاحن الصوف والكتان وكانت هذه الصناعات منتشرة على نطاق واسع، وكانت أغلب نساء الريف الفرنسيات يغزلن الصوف أو الكتان وكانت صناعة الحرير تتركز أساسا في " ليون" والقطن في الشمال الغربي وكان الحرير أكثر التنظيمات الصناعية تعقيدا ورأسمالية والأرباح الرئيسية من نصيب سيد الصناع الذي يشتري المواد الخام ويجهزها ويقدم التصميمات ويبيع الحرير النهائي[1] وكانت الظروف البدائية الأكثر انتشارا في صناعة الكتان .

كانت أبرز التغييرات التي طرأت على صناعة القطن في النصف الأول من القرن 19م باعتبارها حديثة العهد ولم تظهر إلا في غضون القرن 18م، وقبل الثورة الفرنسية كان أكثر فروعها ازدهارا هو طباعة القماش القطني أو طباعة الأقمشة الهندية وكانت تشبه الأقمشة الشرقية ، وكانت هذه التجارة في ليل، سان دوني وأماكن أخرى . وفي 1812 تم إنشاء أول محرك بخاري في منطقة الألزاس في مصنع صغير للغزل .

2– التجارة والرسوم الجمركية :

كان " شارل دي لابولاي" يعتقد أن المؤسسات الكبيرة قليلة في عصره ، فبعد الثورة الفرنسية شعرت الصناعة في فرنسا لفترة وجيزة بالتأثيرات الكاملة للمنافسة البريطانية بموجب معاهدة التجارة الحرة 1786 ولم تكن الصناعة الفرنسية راضية عن هذا [2]، وأدى ذلك إلى بطالة كبيرة شهدت البلاد بعدها عشرون سنة من الحرب والحصار والانتقام وارتفاع الرسوم الجمركية ، ثم جاءت حكومات أل بوربون المستعادة التي استسلمت لضغوطات أنصارها الانجليز، ففي سنة 1814 تم كسر الحظر وخفضت بعض الرسوم الجمركية ومثال ذلك المادة 59 من قانون 18أفريل 1816 الذي نص على البحث عن خيوط القطن والأقمشة والجوارب المستوردة ومصادرتها فقابله احتجاج صناع الجوارب من سوء تنفيذ القانون لان الحراسة كانت على الحدود فقط والفشل في تنفيذ مداهمات منزلية . بالإضافة إلى فرض رسوم جمركية على الحديد والصلب الانجليزي القادم إلى فرنسا

[1] J.H. CLAPHAPM, op cit,p64

[2] أمال السبكي: **المرجع السابق** ، ص 72 .

وتقديم تسهيلات للسلع المصدرة نحو الخارج ومنها الصوف وفرض رسوما على الصوف المستورد سنة 1822.

كما تم تشجيع الواردات الزراعية على غرار الذرة والقمح فادى هذا إلى استيراد كميات كبيرة من هذه المواد من ميناء أوديسا الروسي [1]، وحتى من ايالة الجزائر وهذا ما أرعب ملاك الأراضي الزراعية في غرب فرنسا بين سنتي 1816 و1817 ، وفي جوان 1819 دخلت رسوم الذرة الثقيلة حيز التنفيذ.

[1] J.H.CLAPHAPM, op cit,p72

خلاصة الفصل الأول:

شهدت الجزائر خلال حكم الداي حسين (1818–1830) أوضاعًا سياسية متأزمة تمثلت في كثرة الثورات الداخلية وضعف السلطة المركزية، نتيجة السياسات العثمانية التسلطية وهيمنة طبقة اليولداشية. كما تفاقمت الأزمة بفعل التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وانتشار الفساد واستغلال اليهود للتجارة والضرائب. على الصعيد العسكري، عرف الأسطول البحري تراجعًا ملحوظًا بسبب الضغوط الأوروبية، بينما فشلت المحاولات الداخلية في احتواء الاضطرابات. أما اقتصاديًا، فقد شهدت الجزائر ركودًا واسعًا بعد تراجع مداخيل النشاط البحري، وعجز القطاعات الزراعية والصناعية عن تعويض هذا النقص، مما زاد من السخط الشعبي ومهّد لانهيار النظام العثماني في البلاد.

أما فرنسا، فقد عرفت بعد الثورة الفرنسية الكبرى تقلّبات سياسية حادّة بين الجمهورية والنظام الملكي المستعاد، حيث فشلت أسرة آل بوربون في كسب ثقة الشعب بسبب سياساتها الرجعية وتجاهلها لمكتسبات الثورة، مما أدى إلى تصاعد المعارضة واندلاع ثورة 1830. اقتصاديًا، ورغم محاولاتها اللحاق بالثورة الصناعية في إنجلترا، إلا أن فرنسا ظلت متأخرة نسبيًا بسبب ضعف موارد الفحم وبطء تحديث الصناعات. وقد دفعها حاجتها المتزايدة إلى المواد الزراعية، ومنها وارداتها من الجزائر، إلى التفكير في التدخل المباشر في شؤونها، وهو ما مهّد الطريق لاحقًا نحو الغزو سنة 1830.

الفصل الثاني:

العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا.

- ✓ المبحث الأول: مرحلة الوئام.
- ✓ المبحث الثاني: مرحلة العداء.

الفصل الثاني: العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا.

ارتبطت الجزائر بالعديد من الدول من خلال إقامة علاقات خارجية متنوعة شملت الجوانب السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، وذلك سواء مع الدول العربية، مثل دول المشرق والمغرب، أو مع الدول الأجنبية التي سعت إلى تعزيز روابطها بالجزائر حفاظًا على مصالحها، لا سيما الاقتصادية منها. وقد اتسمت هذه العلاقات بالتباين، حيث عرفت فترات من السلم والتعاون، وأخرى من العداء والتوتر، خاصة مع القوى الاستعمارية التي كانت تسعى إلى فرض نفوذها على المنطقة. وفي هذا السياق، سنقسم هذا الفصل الى مبحثين أساسيين الأول نتناول فيه مرحلة الوئام بين الطرفين والثاني يتناول مرحلة توتر العلاقات بين البلدين والتي تسمى مرحلة العداء.

المبحث الأول: مرحلة الوئام.

كانت بداية العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ السنوات الأولى لخلافة سليمان القانوني" لا سيما أنه كان لهم عدو مشترك وهو "الملك ششارلكان، ويتجلى ذلك لما استنجد ملك فرنسا فرنسوا الأول بخير الدين حين أغارت عليه جيوش إسبانيا بقيادة "شارلكان" سنة 1526م[1].

كما برزت مظاهر التعاون بين البلدين، عندما قدمت الجزائر لفرنسا المساعدة في حربها ضد جنوة سنة 1535م، وقد أكد الشق الدبلوماسي فيما بعد هذا الوفاق حيث نجد أن أول ممثل أوربي بالجزائر[2].

أسهمت علاقة الخلافة العثمانية بفرنسا أن مهدت لها الطريق للحصول على بعض الإمتيازات التجارية، خاصة صيد المرجان من الساحل الجزائري ويدخل هذا الأمر تحت مسمى العلاقات التجارية لما تلك الأصداف من أهمية في ذلك العصر[3]. ومما يدل على البعد التاريخي للعلاقات

[1] عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق، ص 342.
[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 166.
[3] صلاح العقاد ، المرجع السابق، ص 40.

التجارية بين فرنسا والجزائر ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي "دوفول devoule "بقوله : " لقد كانت لمرسيليا منذ القرن الثالث عشر ميلادي علاقات تجارية بالسواحل المغاربية[1].

كل هذه الإشارات تبين لنا أن الجزائر لطالما كانت تربطها علاقات مختلفة سياسية منها وإقتصادية ، جسدتها تلك الإمتيازات التي حصلت عليها فرنسا من صيد المرجان وغيرها. وبفضل هذا التحسن في ازدهار العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا و قد ساعد ذلك على صفاء جو العلاقات السياسية ، التي وصفت بأنها كانت طيبة على العموم إذا ما قورنت مع بقية الدول الأوربية الأخرى[2]، وسياسية الجزائر كانت قائمة على فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية ونجد أن للجزائر مبادئ إنتهجتها في علاقاتها مع الدول وهي كالتالي[3]:

- عدم التنازل عن حقوق السيادة واحترام شخصية الدولة
- نبذ إستعمال القوة في العلاقات الدولية
- مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء
- تبني الحياد في الصراعات الدولية.
- الإلتزام بنص الإتفاقية مهما كانت الظروف.

وانطلاقا من هذه المبادئ بينت العلاقات بين البلدين بشكل طيب على العموم، و منحت لفرنسا مؤسسات تجارية في عنابة والقل تسمح لها بصيد المرجان بسواحلها وتصدير الحبوب إلى أوربا و في مقابل هذا النشاط الهام لم تكن الجزائرية تتلقى سوى عوائد زهيدة على هذا العمل. إلا أننا نجد

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ،ص 8.

[2] محمد زروال ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ،1791 1830، مطبعة دحلب الجزائر د ط ، 1993 ، ص 12.

[3] أحمد سليمان المرجع السابق، ص 77.

أن هذه العلاقات قد تخللتها بعض المناوشات من حين غير أنها لم تؤثر على استمرارها[1]، فقد كان للتحالفات التي قادتها القوى الأوروبية لتقويض القوة الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط دور في تراجع مكانة الجزائر العسكرية و هذا ما جعلها عرضة للتدخلات الأجنبية و فتح المجال أمام الأطماع الاستعمارية لهذه القوى فتمايزت هذه التحالفات بين السياسية و التدخلات العسكرية ومنها:

أولا–التحالفات السياسية:

1– مؤتمر فيينا (1815):

كانت سنة 1814 أعظم السنوات قيمة في تاريخ الحضارة لان هذه السنة شهدت نهاية حرب طويلة دامت عدة سنوات وشهدت انحلال إمبراطورية نابليون وبذلك انطفأت أخر شرارة للحرب التي نشرت الخراب والدمار في المماليك المسيحية ولم يتبقى سوى الجزائر وقرصنتها ، وفي هذه السنة عقد مؤتمر فيينا وهناك أرسيت قواعد واسعة ومتينة للعدالة والإنصاف والاستقلال ورخاء جميع الأمم [2].

كما أظهر الأوروبيون في هذا المؤتمر اهتمامهم المتزايد بالملاحة ومحاربة القرصنة البربرية وإلغاء الرق[3] كما سلم الأميرال الانجليزي "سيدني سميث" مذكرة إلى المؤتمرون ملحا فيها على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية ويظهر ذلك من خلال قوله: "...ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية فانه لمن الدهشة أن ننتبه إلى الساحل الشمالي

[1] صلاح العقاد ، المرجع السابق، ص 42

[2] ويليام شرلز: **مصدر سابق** ، ص ص 144 . 145 .

[3] Ernest Mercier, Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbères, Touaregs, Marocains), 3 tomes, Paris: Ernest Leroux, 1891–1901.

لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدمونهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل إنما تعرقل التجارة ..."[1].

2-مؤتمر لندن (1816) :

استغل الانجليز قرار مؤتمر فيينا 1815 القاضي بمنع تجارة الرقيق لكي يوجهوا دعوة إلى الدول المعنية لعقد مؤتمر في العاصمة الانجليزية لدراسة الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد ، فتحول هذا اللقاء منذ الاجتماع الأول يوم 28جويلية 1816 عن موضوعه وهو محاربة تجارة الرقيق على السواحل المغربية الى محاربة القرصنة البربرية و تزامن هذا الاجتماع مع الحصار البريطاني للجزائر 1816[2].

فبعد النجاح الذي حققه " اللورد اكسماوث" في الجزائر نشطت بريطانيا في السعي الى تحقيق إنشاء عصبة بحرية ترغم دول المغرب على احترام القانون ووضع حد للقرصنة، فقدم كاسلريه هذا المقترح إلى قناصل الدول في الاجتماع إلا أن فرنسا رفضتها في رسالة وجهها "ريشيلو" إلى "كاسلريه" بدعوى أن الأقطار المغاربية لا تحترم العلم الفرنسي وأن أي إضرار بها فهو مساس بالمصالح الفرنسية هناك، كما أن موقف روسيا كان رافضا للفكرة أيضا لانه يرى ان بريطانيا تهدد مصالحها في الدولة العثمانية، وذلك بإرسال رسالة الى المؤتمر يطلب من الحضور بأن يسألوا الباب العالي إذا ما كان على استعداد على إرغام أقاليمه على احترام الأعلام الأوروبية و إذا رفض فان تلك الدول تستطيع تشكيل قوة بحرية تعمل على ذلك[3].

---

[1] أرزقي شويتام : **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1830 . 1880** ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر، ص ص 73. 74 .

[2] محمد زريق : **العلاقات الجزائرية . الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837 ، تحليل وثيقة دبلوماسية** ،ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012، ص 47 .

[3] يحي بوعزيز : **مرجع سابق** ، ص ص 355. 356.

ولكي يبعد ريشيلو بريطانيا قام بتشكيل قوة بحرية تعمل على ذلك. ولكي يبعد " ريشيلو " بريطانيا واقتراحاتها عن المنطقة أعلن أن الأقاليم المغاربية هي ولايات عثمانية لا يحق لها إعلان الحرب أو عقد السلم، ويكفي الدول الأوروبية أن تقوم بمهمة تفتيش سفنها وهذه المهمة تقوم بها الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط[1].

3-مؤتمر اكس لاشابيل (1818):

بعد المحاولات المتكررة من القوى الأوروبية لصد التواجد الجزائري في البحر الأبيض المتوسط و التي كللت كلها بالفشل بسبب اختلاف مصالح هذه الدول أو لعلاقات بعضها مع الجزائر والتي أدت في النهاية إلى زيادة نشاط البحرية الجزائرية في ما يسمى بالجهاد البحري أو كما يسميه الأوروبيون بالقرصنة، فقد قرر قادة تلك الدول أن يجتمعوا مرة أخرى لمحاولة التقليل من هذا النشاط وكان لهم ذلك في مدينة " اكس لاشابيل " وكان هذا أخر مؤتمر يناقش هذه القضية.

فاجتمع القادة يوم 30 سبتمبر1818 وكانت كل الدول متمسكة بمواقفها السابقة فبريطانيا أعادت طرح مشروعها السابق، وفرنسا تسعى إلى العودة إلى مكانتها بين الدول الكبرى بانضمامها للحلف الرباعي، وكان رأيها الآن هو تكوين حلف أوروبي للقضاء على القرصنة الجزائرية بشرط أن تستخدم كل دولة قوتها على حدا مع تحديد عدد السفن المستعملة. كما يتم إعلام الدولة العثمانية مسبقا بكل هذه الإجراءات باعتبارها صاحبة السلطة الشرعية على البلدان المغاربية وتقوم السفن بمحاصرة الموانئ التي تخرج منها سفن القراصنة [2].

[1] خير فارس محمد : **مرجع سابق** ، ص 144.

[2] يحي بوعزيز : **الموجز في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق ، ص 357 .

وما زاد من الخلاف هو رغبة روسيا الانضمام إلى هذه القوة ما أثار حفيظة فرنسا وبريطانيا اللتان تسعيان لإبعادها عن البحر الأبيض المتوسط بإشراك الدولة العثمانية في المسالة الجزائرية ، أما بريطانيا فقد دعت فرنسا إلى تشكيل قوة بحرية مشتركة من أجل ردع الجزائر[1].

وأمام تضارب المصالح اكتفى المؤتمرون بتوقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818 نص على ضرورة التخلي عن أعمال القرصنة [2] مع التهديد باستعمال القوة ، واتفقوا على تفويض فرنسا وبريطانيا لهذه المهمة[3].

ثانيا–التدخلات العسكرية :

1–حملة اللورد اكسماوث :

على ضوء ما صرح به "سيدني سميث " الأميرال الانجليزي في مذكرته الى المؤتمرين في "فيينا" التي ألح فيها على ضرورة القضاء على القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط[4] ، ولعل ان أطماعها في الجزائر كانت منذ نهاية القرن السابع عشر ، حين قامت بالهجوم على الجزائر لكن المدفعية الجزائرية قد نجحت في التصدي لهم.

مع مطلع القرن التاسع عشر بدأت العلاقات الجزائرية البريطانية تتأزم بعد طلب الجزائر استبدال القنصل الانجليزي لديها ، لكن سرعان ما عادت العلاقات الهدوء ، بعد حصول بريطانيا

---

[1] صلاح العقاد : **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ، تونس والمغرب الأقصى)**، ط6 ، مكتبة الانجلوا المصرية ، مصر ، 1993، ص ص 76 ، 77 .

[2] فتحي دردار: **الامير عبدالقادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية** 1832 ـ 1847. ، ص 16.

[3] صلاح العقاد : **مرجع سابق** ، ص 77 .

[4] أرزقي شويتام : **مرجع سابق** ، ص ص 147.148.

على امتياز صيد المرجان بسواحل الشرق الجزائري ، ولم يدم هذا السلم طويلا إذ سرعان ما أقنعت بريطانيا الدول الأوروبية بضرورة وضع حد للجهاد البحري وتحرير الأسرى[1].

وظهر ذلك في قيامها بحملة عسكرية مشتركة مع هولندا سنة 1816 م قادها كل من اللورد اكسماوث و القائد فان كابلان، حين استغل القائد الانجليزي فرصة أسر 800 بريطاني لدى الجزائر بتهمة استفزاز مشاعر المسلمين في مدينة عنابة أثناء احتفالهم بعيد المسيحيين وقام بتوجيه قواته نحو مدينة الجزائر وبعث لداي الجزائر "عمر" يطالبه بإطلاق سراح الأسرى لديه وهدد بالهجوم على المدينة ان لم يطلق سراحهم ، فلم يوافق الداي " عمر" عندها قام القائد الانجليزي بتوجيه ضربة عسكرية موجعة لميناء الجزائر مخلفة دمارا كبيرا، و أجبرت الداي على تحرير الأسرى المسيحيين والوعد بإلغاء الاسترقاق، كما سعت بريطانيا إلى تحقيق فكرة إنشاء عصبة بحرية من الدول البحرية ترغم الدول المغاربية على احترام القانون و محاربة القرصنة البربرية [2].

فقد كانت موقعة " اللورد اكسماوث " والقائد " فان كابلان " حدثا مهما في تاريخ الجزائر الحديث حيث مهدا لتراجع القوات البحرية الجزائرية وفتح المجال لباقي القوى من أجل التنافس لاحتلال الجزائر.

2-معركة نافرين (1827) :

هي معركة بحرية دارت رحاها في بحر اليونان وهي إحدى معارك الاستقلال اليونانية عن السلطات العثمانية مابين 1821 و1832، وقد أفضت تلك الحرب الى تأسيس المملكة اليونانية حيث تلقى اليونانيون العون من الإمبراطورية الروسية وبريطانيا العظمى ومملكة فرنسا والعديد من الدول الأخرى في حين تمت نصرة العثمانيين من الايالات التابعة لهم مثل: الجزائر ، مصر ، طرابلس و تونس ...

[1] مبارك الميلي : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، ص 318 .

[2] محمد زريق : **مرجع سابق** ، ص 46 .

وكانت بداياتها عندما قرر قادة الدول الأوروبية الكبرى إقامة دولة يونانية مستقلة في اتفاقية لندن يوم 06 جويلية 1827م وقاموا ببعث رسالة للعثمانيين مفادها أن تلك الدول تود التدخل بشكل سلمي لتلعب دور الوسيط بين القسطنطينية و اليونان لحل هذه الأزمة ، ولإظهار جديتهم قامت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا بإرسال أساطيل حربية قرب سواحل اليونان لكن العثمانيين رفضوا التدخل الأجنبي فيما اعتبروه شأنا داخليا للسلطنة ، فقامت أساطيل الحلفاء بتدمير الأسطول المصري والعثماني و الجزائري في خليج نافرين في 20 أكتوبر 1827، ولم يسلم من الأسطول الإسلامي سوى ثلاثون سفينة منها عشرة جزائرية [1] ومع أن المعركة سببت عجزا للقوات العثمانية إلا أن الحرب استمرت بعدها وتعقدت أمورها بعد نشوب الحرب الروسية العثمانية مابين 1828و1829.

وكان لها أثر كبير في تراجع سيطرة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بتدمير أغلب قواتها مما جعلها عرضة للاملاءات والتدخلات الخارجية ومن ثم إلى الحصار الفرنسي الذي دام ثلاث سنوات إلى غاية احتلالها سنة 1830 م.

وبالرغم من هذا يمكن القول أن البعد للعلاقات الجزائرية الفرنسية كان له الأثر البارز بإقامة صداقة قوية وتعاون دائم ، وقد ظهر هذا التعاون والصداقة في شكل قروض وإمتيازات ومعاهدات سلام بين البلدين والتي كانت منذ بداية القرن السادس عشر. ويمكن القول أن الجزائر منحت لفرنسا حق استغلال البايستون 1640م من أجل حماية وتأمين التجارة الفرنسية في حصن البايستون و ملحقاته في شرق البلاد، ومن هنا بادرت فرنسا إلى تقديم الهدايا التي كانت تفوق قيمة الضريبة السنوية، بحيث كانت فاخرة وفرنسا كانت على إستعداد لتقديم أي خدمة تدل على الخضوع ولو كلفها ذلك خرق القانون الدولي[2].

[1] أمبارك الميلي ، **مرجع سابق** ، ص 320 .

[2] وليام شالر ، المرجع السابق، ص 57

وقد إستمرت العلاقات عادية وودية بين الطرفين فقد كان هناك تبادل الرسائل بين حكام الجزائر وحكام فرنسا في مختلف المناسبات[1]، فالمتتبع لتلك المراسلات يدرك مدى التوافق الذي كان يميز تلك العلاقات، حيث نجد المراسلات لا تنفك وتتواصل فمنها ما هو للتعزية وأخرى للتهنئة، ولم تتوقف العلاقات عند حدودها المعروفة ، السياسية والتجارية بل تعدها إلى الأحوال الشخصية والعائلية ، فعند ميلاد واحد من أمراء الأسرة الحاكمة بفرنسا أرسل "لويس السادس عشر إلى الداي يخبره ليشاركه فرحته وإن دل على شيء إنما يدل على الوفاق الشديد الذي كان بين الداي ونظيره الفرنسي[2].

ومما يؤكد العلاقات الحسنة بين البلدين أنه أثناء الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا تحت حكم اليعاقبة وجزء من عهد المديرية التنفيذية عندما كانت تصارع أعدائها على الجهات الأربعة، وتعاني حصارا خانقا في المتوسط والأطلسي إلى جانب حرب أهلية منتشرة في العديد من جهات البلد، ونجد أن فرنسا حرصت على توطيد أواصرا الصداقة مع الجزائر لأنها كانت تمر بظروف سياسية وإقتصادية صعبة، كما نلاحظ أن الجزائر لم تظهر أي نزعة إنتهازية لإستغلال تلك الظروف لخدمة مصالحها ، حيث اتخذت موقفا محايدا من القائم بين فرنسا والدول المتحالفة ضدها كما زودتها بالمساعدات الغذائية والمالية التي كانت في، أمس الحاجة لها[3].

وكانت فرنسا تتعامل مع الجزائر كدولة ذات سيادة وأمه كاملة الاستقلال بدليل أنها سنة 1793م وفي خضم حروبها مع أوربا وفي سنوات الثورة الفرنسية كانت ترى أن الجزائر هي البلد

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص 265

[2] كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ص 106

[3] أحمد مسعودي المرجع السابق، ص 67.

الوحيد القادر على مساعدتها وتزويدها بما تحتاج إليه من مواد غذائية وصناعية مثل : القمح، الحبال، الخيول العربية والبربرية المتميزة، بل تعدى الأمر إلى المساعدات المالية معفاة من الفوائد[1].

وقد قرر المجلس الفرنسي تخصيص عشرة ملاين فرنك لشراء القمح من الخارج، وأمرت قنصلها فالير بشراء أكبر كمية من القمح، فعرض القنصل الأمر على الداي حسين فاستجاب هذا الأخير لمديد المساعدة[2]، فدهش الرأي العام الفرنسي بحيث قدم له من خزينة الجزائر 250000 فرنك بدون فائض من أجل شراء القمح من جهة قسنطينة وعنابة وقد شكلت الحكومة الفرنسية خطا بحريا خاصا من أجل نقل المواد الغذائية والحبوب والخيل[3].

كما كتب الداي حسين إلى حكومة المديريين رسالة يقول فيها: "نشعر بأنه لا يمكن في هذه الحرب الشاملة التي تخوضونها ضد القوى الأوربية الكبرى أن لا تعانوا وانتم تواجهون صعوبات في حصولكم على المؤنة، وكل الأشياء الضرورية ففي هذه الحالة يتوجب علينا عن سمو النفس ونبل مشاعرنا"[4]، ويتفق جل المؤرخين على أن الجزائر كانت أول دولة تعترف بنظام فرنسا الجديد حين تخلت عنها الدول الأوربية.

المبحث الثاني: مرحلة العداء

تعود الجذور الأولى لعلاقة الإيالة الجزائرية بفرنسا إلى عقد اتفاقية للصداقة والتحالف في 1534م، وكان هدف فرنسا من هذا الاتفاق هو استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار صيد المرجان واستثماره، فكانت بذلك أطماعها الشريرة تحول دوما دون استقرار العلاقة مع الجزائر.

---

[1] عبد العزيز قيلالي ، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850) دار الهدى الجزائر د ط ، 2012، ص 18

[2] أحمد توفيق المدني، الجزائر ، عالم المعرفة الجزائر ، ط خ ، 2010، ص 64

[3] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 2 ،دم، ج، الجزائر ، ط2، 2009، ص 120

[4] حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، تح محمد العربي الزبيري ، ش و ن ت ، ط2 ، 1982م ، ص 146

لذلك فقد عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ القرن السادس عشر بعدم الاستقرار بين السلم والحرب[1] فمنذ عهد نابليون الذي أراد انتهاج سياسة المهادنة مع الجزائر وحرصه على استمرار العلاقات الطيبة معها لكنه أفسد ذلك بسبب احتلاله لمصر من 1798 إلى 1801 م أين انتهت العلاقة بتوجيه حملة على فرنسا قادها الرايس حميدو ورجع منها بغنائم ، وبهزيمة نابيلون في واترلو عام 1814 بدأ حلمه في إلحاق الجزائر يتبخر، وباعتلاء أسرة ال بوربون العرش في فرنسا لم ينسو حلم حكامهم الأوائل ولكتمان هذا الحلم حاولت هذه الأسرة إتباع سياسة المهادنة من خلال إعادة العلاقات بين الطرفين.

وقد حصلت فرنسا على امتيازات اقتصادية في الجزائر تمثلت في صيد المرجان في السواحل الشرقية للبلاد [2]، بالإضافة إلى إقامة مراكز تجارية في بايلك الشرق إلى غاية عهد الداي حسين الذي جدد معهم معاهدات السلم والتجارة في 29مارس 1818م.

أولا–جذور الأزمة الفرنسية الجزائرية:

عندما تولى الداي حسين مقاليد السلطة في 1818م تطورت العلاقة مع فرنسا إلى الأسواء خاصة كما ذكرنا سابقا قدوم الحملة الإنجليزية والفرنسية لإجبار الداي على تنفيذ قرارات مؤتمر إكس لاشابيل ، وبرفضه لهذه القرارات، جعل فرنسا تنزعج منه ومن سياسته[3]، وما زاد الطين بلة كما يقال هو أن الداي قد ورث الديون التي كان لها الأثر البالغ في تدهور العلاقات، وهي قضية مدبرة ومصطنعة لعب فيها تاجرين يهوديين جزائريين، دورا رئيسيا كان ضحيتهما الجزائر وفرنسا، ما سبب مشاكل مع بعضهما وبذلك توترت الأوضاع[4]، حيث قام كل من بكري وبوشناق بحركة تجارية

1 E – Plantet:Correspondances des Deys d Alger avec la cour de France (1579-1833) , Felix Alcan , Paris ,1889 ,T1 , p 01 .

[2] أبو الفاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الحديث** ، ط1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص 13.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 70.

[4] شوقي عطا الله الجمل المرجع السابق، ص 255.

خطيرة، فاستوليا على أسواق الحبوب (القمح)، فكانا يشتريان السلعة بأسعار رخيسة غير مبالين بأوضاع الشعب، فيبيعانها في الجزائر إلى فرنسا بمضاعفة السعر[1]، وقد إستدانا من الداي بعض ملايين الفرنكات الفرنسية ثم تماطلا في الدفع، في الوقت الذي كان يحقق أرباح كبيرة بالتجارة في فرنسا ببضائع جزائرية، وقد ألح الداي على ضرورة حل هذه القضية التي بقيت معلقة لمدة طويلة[2].

في محاولة لإصلاح العلاقة كانت فرنسا لديها قناعة بأن مفادها يتحقق بتصفية الديون وقد إقترح تاليران على إنهاء القضية، ليقدم تقرير إلى الدوق ريتسيليو حدد فيه مبلغ 18، 844،893 فرنك، بما فيها الأرباح التي قدرت بمبلغ 984.420[3].

ومنه تعينت لجنة فرنسية مركبة من ثلاثة خبراء هم هيلي دواسل موني، ومالارنيك لدراسة هذه المبالغ، ومن جهته كلف الداي حسين كل من نيكولابيلقيل وراية المكاجم ليمثلاه في اللجنة، وكان الأول هو وكيل لبكري في باريس، والثاني من ضباط الداي، وتم إنعقاد هذا الإجتماع في 28 أكتوبر 1819م[4]، فتقرر من هذا بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 7 ملايين فقط، خاصة بعد مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري بوشناق، وهو ما صوت عليه مجلس النواب الفرنسي يوم 24 جويلية 1820م.

وما زاد في تأزم العلاقة أن فرنسا وحكومتها وضعت يدها على قسم من الأموال التي ستعطى لتاجران اليهوديان[5]، هذا لان فرنسا لم تكن مدانة للجزائر وحدها بل حتى للشركة الفرنسية لنش، وهو مركز تجاري فرنسي موجود بسواحل شرق الجزائر القالة وعنابة[6]، وقد كانت فرنسا معتمدة على مادة

---

[1] أبو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 14.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 130.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 130.

[4] عثمان سعدي المرجع السابق، ص 444.

[5] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 33.

[6] صالح فركوس المرجع السابق، ص 132.

موجودة في إحدى السندات، ولأن الدائني اليهود كان عليهم ديون لفرنسا، إلتجأوا إلى المحاكم الفرنسية، وإتصلوا لتسوية ديونهم مع القنصل الفرنسي بيير دوفال الذي تم تعيينه في 28 أوت 1815م في الجزائر[1].

ولما وصل هذا الأمر إلى مسامع الداي إنزعج كثيرا ، فاحتج هذا الأخير لدى القنصل دوفال على هذا السلوك نحو الإيالة، معترضا عن تدخل محكمة فرنسية في قضية خارجة عن إختصاصها، وأن على الرعايا الفرنسيين أن يلتجأوا إلى الحكومة الجزائرية لإيجاب مطالبهم[2]، فهي قضية خلاف جرى بينه كحاكم دولة وبين رعاياه، فكان من الداي إلا أن كتب إلى حكومة فرنسا، مطالبا بدفع إليه شخصيا الدين الذي عليها ليعقوب بكري، وليتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي عليهم، وكذا بضرورة تسليم اليهوديان وإعادتهما كمجرمين، إلا أن رد الحكومة الفرنسية لم يصله وذلك عام 1824م[3].

وبعد هذا إتهم الداي دوفال بأنه كان يقوم بحجز الرسائل التي ترسلها فرنسا، وقام بإعتقال أفراد عائلة بكري وسجنهم وجاء هذا بعد أن تأكد الداي حسين بأن القنصل شخص غير موثوق، فحاول مرة أخرى (الداي) في 26 أوت 1826م[4] مراسلة وزير الخارجية الفرنسي البارون دوداماس طالبا منه أن يدفع له الديون المتبقية بعد أن دفعت فرنسا جزء من الدين، طالبا منه بعدم تسليم المبلغ المتبقي لنيكولا بليقيل وراية المكاجم في عملية التحويل[5]، إلا أنه أنه لم يصله الرد مرة أخرى فتولدت قناعة لدى الداي بان أمواله وجميع حقوقه ودولته ضاعت نتيجة تواطئوا اليهود وتلاعب القنصل دوفال، الأمر الذي دفع كل من يعقوب بكري وبوشناق بالهرب خارج الإيالة فتجه يعقوب إلى فرنسا

[1] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 33.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 352.

[3] إسماعيل أحمد ياغي العالم العربي في التاريخ الحديث المرجع السابق، ص 259.

[4] المرجع نفسه، ص 256.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 131.

وتجنس بالجنسية الفرنسية، وذهب بوشناق إلى ليفورن بإيطاليا، فأدى هذا الى خلق أزمة سياسية صعبة بعد ان كانت إقتصادية[1].

وما جرى أيضا في خضم فترة حكم الداي أنه بعد عقد معاهدة تتعلق بالتجارة في حصن الباسيتون وبصيد المرجان في 25 جويلية 1820م مع السيد دوفال وهذا جزء من ما ورد فيها "... يتعين على أعوان الحصن أن سلموا الخزينة مدينة الجزائر، كل عام قنطارين من المرجان منهما قنطار يفوق القنطار المتوسط، إضافة إلى ذلك عليهم أن يدفعوا إلى باي الشرق، في كل عام قنطارا من المرجان ..."[2].

وتم تحصين الحصن رغم الوعد الذي قطعه دوفال بعدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية، حيث قام نائب دوفال في عنابة الكسندر دوفال وهو إبن شقيقه بإنشاء منشآت تمهيدا لتدعيمها بالعسكريين والمدافع[3]، ونتيجة لخطورة هذا العمل، فما كان من الدي إلا أن أصدر في سنة 1825م[4] بتفتيش مقر المؤسسات الفرنسية في عنابة بحثا عن الأسلحة، التي كان التجار الفرنسيين يبيعونها في الشرق الجزائري إلى قلاقل الجزائريين وذلك لإثارة الثورة في البلاد، وفي نوفمبر 1826م شرع الداي بتوقيف السفن الفرنسية في عرض البحر ويعرقل أعمال تجارة فرنسا في بلاده، وهذا ما حدث لمركبين فرنسيين كانا في طريقهما إلى طولون، فقام الرياس الجزائريين بضرب أفراد السفينتين بسبب النقاش الذي أبدوه[5]، فطالب دوفال الداي بالإعتذار عن هذا التصرف واتهمه أيضا بالمخادعة للاستيلاء على السفينتين وبعملية القرصنة عليها ، وكذا قد دافع دوفال عن إحدى هذه السفينتين

[1] أبو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص 16.
[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 84 85.
[3] شوقي عطا الله الجمل المرجع السابق، ص 99.
[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 81.
[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 127.

لأنها تابعة لبابا، وقال: إنه لا يجوز التعرض لها إذ ليست للدولة البابوية معاهدة علاقات مع الجزائر وانها لا تدفع الجزية[1].

وما كان أيضا من أسباب تازم العلاقة بين الطرفين سماح الداي حسين لجميع الدول الأجنبية بصيد المرجان على سواحل الإيالة، الأمر الذي جعل فرنسا تتعسف من هذا الإجراء في حقها، بعد أن كانت وحدها المخولة بصيد المرجان، وبهذا الإجراء فقد افقدهم أهم الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها خلال ثلاثة قرون، لكونه عمل يتعارض والمعاهدات المتفق عليها[2].

وهكذا فقد عرفت الفترة من 1818م إلى 1827م تغييرا جذريا في العلاقات بين البلدين نحو الأسوء . وعرفت تصاعد في التدهور عما كانت عليه في السابق، وقد كان أيضا أن في هذه الفترة فرنسا تعيش في جو من الفوضى والإضطراب الاجتماعي والسياسي وهذا راجع إلى إلغاء الحرس الوطني الحد من الحريات الفردية وكذا حرية الصحافة على وجه الخصوص، وكانت أيضا تعيش أزمة إقتصادية خانقة ذلك ان الميزانية عرفت إفلاسا كليا، ضف إلى ذلك الصراعات البرلمانية بين المجلس الأعلى والحكومة بسبب الانتخابات التي كانت ستجري سنة 1826م[3]، وهو ما جعل فرنسا تبحث عن أسباب حتى تعلن الحرب بإعتبار أن فكرة الاحتلال الجزائر كانت تراودها منذ زمن وقد حاول نابليون بونبرت تجسيد هذه الفكرة وتحقيقها[4]، وعندما أصبح دوفال قنصلا في الجزائر تم تحريضه على العمل على خلق مشكلة أو أزمة مع الداي حتى تقوم بعمل عسكري ضد الجزائر[5]، وكان من الظروف التي ساعدتها تحطم الأسطول البحري للإيالة في معركة نافرين، فإعتبر المسؤولون في باريس أن الوقت مناسب في عام 1827م، لإنجاز مشروعا يحقق لفرنسا مكاسب كبيرة.

---

[1] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 219.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 87.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

[4] راس البيطار الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6 ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 95.

[5] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 54.

ثانيا–حادثة المروحة وقطع العلاقات الجزائرية الفرنسية:

وأما عن حادثة المروحة فتعود حكايتها إلى أنه وفي 29 أفريل 1827م على الساعة الواحدة بعد منتصف النهار ذهب دوفال إلى قصر الداي لتهنئته بمناسبة العيد وهو ما جرت عليه العادة (أنظر الملحق رقم 02)، حيث يقوم القناصل بتهنئة الداي حاملين معهم بعض الهدايا الثمينة، وقد دار بينهما حوار باللغة التركية[1].

وعند وصول دوفال إلى القصر صافح الداي هو ومن كان معهم من القناصل، ثم سأله عن صحته وعائلته ودولة فرنسا[2]، ثم إغتنم الفرصة وسأله القنصل دوفال عن مصير المركب الفرنسي الذي أسره الرياس لكن الداي عاتبه على الاعمال المشينة التي تقوم بها شركة بكري في حصن الباستيون بالقالة، والتي توحي بأن هناك عملا عسكريا يخطط ضد الجزائر، كما إتهمه بالتواطىء مع اليهوديان بكري وبوشناق[3]، ثم سأله عن سبب تجاهل ملكه لرسائله والتي تخص تسديد فرنسا لديونها إتجاه الإيالة والمتعلقة بالقمح والشعير والتي قدرت بأكثر من ثلاثة مائة مليون فرنك بالذهب[4].

وكان من الواجب على دوفال أن يعمل على تهدئة وتقديم اعذار ومبررات لتلطيف الجو السياسي، كما كان عليه أن يدرك أنه في حضرة حاكم دولة، وعليه ان يزن كل كلمة قبل أن يقولها، وكل تصرف قبل أن يقدم عليه ولكنه بالعكس فإنه تصرف وكأنه أمير مما يثبت وجود تواطىء بينه وبين حكومته، ويظهر الخبث الذي كانت فرنسا تضمره للجزائر. فقد رد على الداي بكل جرأة

[1] محمد زروال المرجع السابق، ص 102.

[2] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، الجزائر، 2006 ، ص 17.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 130.

[4] العربي منور، المرجع السابق، ص 18.

ووقاحة بان ملك فرنسا لا يمكن أن يتراسل مع أمثاله، عاملا على إستفزاز الداي حسين وإثارة غضبه[1].

وبهذا الرد تجاوز القنصل دوفال كل قواعد اللياقة القنصلية والدبلوماسية المتعارف عليها دوليا، الأمر الذي دفع الداي وهو في أعلى درجات الغضب غير معهودة إلى ضرب القنصل دوفال الوقح، فأشار إليه بالمروحة التي كانت موجودة بيده ان يخرج وكان من الصدفة أن لمست أطرافها وجنتي دوفال فغادر هذا الأخير القاعة التي كان يتواجد بها العديد من الضيوف المدعوين للحضور، ثم إنصرف دوفال عائدا للمنزل[2].

وقد علق شاعرا مرسليا باتيليمي وميري اللذان كتبا قصيدتهما الساخرة البكرية خلال الصائفة التي تلت حادثة المروحة على سرد ظروف القطيعة، تتسم بالوقاحة، كما جاء على لسان المرشد: "من حسن حظ هذا الأخير (دوفال) أن الملوك الجزائريين يحملون مروحة بدل صولجان وإلا لكان السيد دوفال إحتفظ بأثر رمز الملكية الثقيل هذا"، وشككا كذلك في سلوكه الشريف أمام هذه الحادثة، كان المسيحي المنتفض غضبا، جاز للإشهار سيفه القنصلي، ولكن لحنكته الدبلوماسية حبج جماعة وانفض وقدم للداي هدية وشكره ثم خرج[3].

ورغم ما يؤكده " الزهار " مع أنه كان مقربا من الداي ، الا أن هناك مصدر أخر بخلاف ما ذهبت اليه أغلب المصادر وهو " أحمد الجزائري " الذي أكد أن الضرب لم يقع، بل ان الداي لما

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث المرجع السابق، ص 353.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 80.

[3] شارل أندري جوليان المرجع السابق، ص 130.

تحداه القنصل بكلامه هم بقتله ، وعند ذاك توسط نائب الداي " ابراهيم " بين الطرفين وقال للداي " أن الشريعة لا تجوز قتل المستأمن" [1].

هذا و اعتبر المؤرخون أن هذا الحادث فاصلا في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، كما أنه يعتبر نجاحا للقنصل في أداء مسرحيته التي اعتبرت فرنسا انها ضحية لاستهانة "الدي حسين" بها واعتبرته مبررا جديدا للعدوان واحتلال الجزائر.

وقد كان بعد خروج دوفال من قصر الداي أنه عمل على إبلاغ هذه الإهانة التي تعرض لها بصورة زائفة للمجلس الدولة الفرنسي، وكان من رد فعل فرنسا بدل أن تدرس هذه القضية وتعرف حقيقتها قبل أن تقدم على أي إجراء[2]، وعلى إعتبار أن رد الفعل الفرنسي كان جاهزا يستند على تعليمات السلطة الفرنسية الهادف إلى إستفزاز الداي بكل الطرق وأنها تعلم بأسرار الداي ودولة الأتراك في الجزائر، إلا انها بدأت تعد العدة لشن هجوم عسكري وهكذا قدمت ضربة المروحة المبرر المنتظر منذ زمن طويل، إذ قطعت فرنسا فورا جميع علاقاتها مع الجزائر[3]، رغم مساعي ومحاولات الداي حسين بتأكيد لبعض الفرنسيين المقيمين بالجزائر أنه لم يقصد هذا الامر[4].

---

[1] أحمد الجزائري: **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، وض، ن، ق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1962، ص 21.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 120.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع سابق، ص 257.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 260.

خلاصة الفصل الثاني:

شهدت العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال فترة حكم الداي حسين تطورًا مرحليًا تميّز في بدايته بالوئام والتعاون، ثم انقلب تدريجيًا إلى العداء والتصعيد السياسي. ففي البداية، ارتبط البلدان بعلاقات تاريخية قائمة على المصالح المشتركة، خاصة في الجوانب التجارية والبحرية، حيث حصلت فرنسا على امتيازات لصيد المرجان وإقامة مراكز تجارية في عنابة والقل.

وقد دعّمت الجزائر هذه العلاقة بالوقوف إلى جانب فرنسا في عدة مناسبات، من بينها تزويدها بالمساعدات الغذائية والمالية خلال أزماتها الداخلية. وساد مناخ من الاحترام المتبادل والتواصل الدبلوماسي بين الجانبين، تعزز بمراسلات رسمية وودية بين حكام البلدين، حتى في أحلك الظروف التي مرت بها فرنسا أثناء الثورة الفرنسية وحروبها الخارجية.

لكن هذا التقارب لم يدم طويلًا، فقد بدأت بوادر التوتر تظهر تدريجيًا نتيجة تراكم الأزمات، وعلى رأسها أزمة الديون المرتبطة بتاجرين يهوديين (بكري وبوشناق) وتورط القنصل الفرنسي دوفال في التلاعب بالقضية، إضافة إلى تحصين المراكز التجارية الفرنسية بشكل مخالف للاتفاقيات. وتفاقم الخلاف مع تراجع القوة البحرية الجزائرية بعد معركة نافرين سنة 1827، ورفض الجزائر الامتثال لقرارات مؤتمر إكس لاشابيل، مما دفع فرنسا إلى تبني نهج أكثر عدوانية. هذا التدهور نتج عن حادثة "المروحة" بين الداي حسين والقنصل دوفال، والتي استغلتها فرنسا كمبرر لقطع العلاقات تمهيدًا للحصار البحري ومن ثم العدوان العسكري سنة 1830. وهكذا، تحوّلت العلاقة من شراكة متوازنة إلى صراع أنهى السيادة الجزائرية وفتح باب الاحتلال الفرنسي.

الفصل الثالث:

العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.

- ✓ المبحث الأول: النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.

مثّلت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا أحد الأعمدة الأساسية التي رسخت النفوذ الفرنسي في البلاد، حيث شكلت المصالح التجارية والاستثمارات الأجنبية وسيلة فعالة لاختراق الاقتصاد الجزائري وإعادة توجيهه بما يخدم أهداف فرنسا الاستعمارية. ولم تكن هذه العلاقات محصورة في التعاملات الرسمية بين الدولتين، بل شملت أيضًا قوى اقتصادية محلية لعبت دور الوسيط بين الطرفين.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل مظاهر هذا التداخل الاقتصادي عبر مبحثين: يسلط المبحث الأول الضوء على النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر ودورهم في تنشيط المبادلات التجارية والمالية ضمن شبكة المصالح الفرنسية. أما المبحث الثاني، فيركز على شركة بكري وبوشناق بوصفها نموذجًا بارزًا للتشابك الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا من خلال نشاطها في مجال التجارة الخارجية.

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر.

جاء اليهود إلى شمال إفريقيا على شكل هجرات عبر مختلف الحقب التاريخية واستقروا بها في عدة بلدان منها الجزائر ولكن من الصعب تحديد البداية الأولى لهم في الجزائر، وما يمكن قوله أن وجودهم يعود الى العهد الفينيقي مرورا بالعهد الروماني و الوندالي و البيزنطي.

ومع نهاية القرن 18 م وبداية القرن 19م شهدت الجزائر ظاهرة جديدة تمثلت في سيطرة اليهود على التجارة الخارجية عامة و عائلة بكري وبوشناق على الإقتصاد الجزائري خاصة على أسواق الحبوب، وأثار هذا الإحتكار سخط الرأي العام ضد يهود الجزائر و الداي مصطفى الذي ربط مصيره بهما، وتحول هذا الغضب إلى ثورة عارمة أدت إلى مقتل الداي وتعيين أحمد خوجة مكانه[1] بحيث أصبح اليهود يتدخلون في الأمور السياسية الجزائرية مثل تدخلهم لصالح الباي الوزناجي باي

[1] حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الايالة (1815 ، 1830) ، دار الهدى ، الجزائر ، ط1 ، ص 38.

بايلك التيطري الذي وقع في خلاف مع الداي فقرر إعدامه، تدخل اليهودي نافتالي بوجناح بدفع القرض والتوسط لدى الداي ليعفي عنه، ثم عينه بايا على قسنطينة سنة 1749م وشرع في تقديم خدماته للشركة اليهودية بالتعرض للقبائل التي رفضت دفع الضرائب أو بيع الحبوب لليهود وحتى لوكالة إفريقيا الفرنسية، لكن قتله اليهود في 25 ديسمبر 1797م عندما أصبح يهدد مصالحهم وحل مكانه الحاج مصطفى.

في حملة نابليون على مصر بقى اليهود يزودون فرنسا بالحبوب الجزائرية بالرغم من أنها أعلنت الحرب على فرنسا في 21 ديسمبر 1798م مساندة للبابا العالي، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع ديون اليهود على فرنسا إلى 15 مليون فرنك.

طلب البابا العالي طرد اليهود من الجزائر غير أن الداي الذي كانت له صداقة مع بوجناح النظر عن هذا الطلب بل عين بونجاح سنة 1800م أمينا للطائفة اليهودية بدلا من الامين السابق إبراهيم بوشارة[1].

من أهم هؤلاء اليهود الذين كان لهم تأثيرا في الإقتصاديات وتجارة الجزائر "اليهود الليفورنيين" الذين قدموا من تسكانا وهاجروا إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة وبعد ذلك قادتهم الظروف إلى الهجرة إلى إيطاليا ليصبحوا ليفرونيين

أما سيطرتهم على تجارة الجزائر فتعود إلى يهودي سبقهم إلى المدينة يدعى سليمان ويلقب "Jaquete أقام بها فترة طويلة تمكن خلالها من نسج علاقات قوية مع الحكام بفضل خدماته الاستشارية التجسسية لهم ، وكان صاحب سفن بحرية يكتريها منه البحارة الجزائريين عند الحاجة ، فكان تاجر شموع وتاجر عبيد بارزا حقق أموالا طائلة من هذه المهنة باسم مساعدة الأسرى المسيحيين.

[1] صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 191.

أبرز العائلات الليفورنية التي جاءت إلى الجزائر هي: عائلة ألفاسينج لوسادا منذ سنة 1816م، وعائلة لاتار واثان دي جوزيف منذ سنة 1714م، وعائلة سليمان إسحاق منذ سنة 1717م، وعائلة نيفالي بونش (بوشناق) الذي كان يقيم بليفورنو سنة 1720م واستقر بالجزائر سنة 1723م، وعائلة بوسناش إبراهيم سنة 1732م، وعائلة أوهينبري منذ سنة 1774م، وعائلة يعقوب دي رافائيل سنة 1736م[1].

لم تكن تعني هجرة هذه العائلات القطيعة مع ليفورن لأنها بقيت على اتصال وثيق بموطنها الأصلي تجاريا وعائليا واستقرارها في الجزائر حفزته فرص الإستثمار المربحة ، في حين حافضت هذه العائلات على أعمالها وتجارتها بليفورن مدعمة إياها باستثمار جديد في الجزائر ومن بين هذه الشركات التي ظهرت هي شركت بكري وبوشناق التي سنتعرف عليها في المبحث الثاني ، والتي عرفت بروزا قويا وسريعا ومفاجئا في العشرية الأخيرة من القرن 18م[2]، لتكتسح بقية المنافسين وتسيطر على التجارة الخارجية ويتوسع نفوذها وتأثيرها إلى العالم السياسي[3].

إحترف اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على المتوسط وذلك لإعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لإستحالة تعامل الجزائريين مع الدول الأوروبية خاصة خلال القرن 18 عندما منعت الدول الأوروبية السفن الجزائرية الإقتراب من موانئها بموجب قرار مؤتمر فيينا و اكس لاشابيل " محاربة القرصنة المغاربية ومحاولتها لمنع تكوين أسطول تجاري جزائري ما أجبر التجار الجزائرين على الإنسحاب من ميدان التجارة الخارجية والسماح لليهود بالسيطرة المنفردة[4]، فكل

[1] فوزي سعد الله : يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ط2، دار الامة ، الجزائر ، 2004 ، ص 180 – 181.

[2] حمدان بن عثمان خوجة : المرأة ، تح العربي الزوبيري، الشركة الوطنية للطباعة ، الجزائر، ط2، 1882م.

[3] عيسى شنوف : يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفة ، الجزائر ، ص 83.

[4] حنيفي هلايلي: المرجع السابق ص 38.

إمتيازات بيع الحبوب و الحيوانات كانت تحصل عليها الشركة اليهودية من خلال الوساطة لتتطور إلى نظام إحتكاري متناقض مع مصلحة الدولة و مضر بالإقتصاد الجزائري[1].

يرجع تفوق اليهود في التجارة إلى إطلاعهم على الأحوال الإقتصادية في العالم المسيحي وإنفتاحهم على أوربا ومعرفتهم الواسعة للغات وكفاءتهم في حسن تسيير المعاملات التجارية كما أنهم إستغلوا حماية الدول الاوروبية و التنظيمات التجارية المعمول بها في الموانىء الفرنسية ، كما ربطوا علاقات واسعة مع أهم موانىء الدولة العثمانية ، تمكنوا من جمع ثروات هائلة حسب تعبير القنصل الفرنسي جان أنطوان فاليير " 1763م-1773م"[2].

[1] يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا 1500 - 1830 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1980، ص 116.

[2] حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 42.

المبحث الثاني: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية

تتفق معظم المصادر بأن الأسرتين اليهوديتين بوشناق وبكري هما من أصل ليفورني بإيطاليا إستقروا بالجزائر خلال القرن 18م فأسرة بوشناق هي الأولى التي إستقرت بالجزائر في حدود سنة 1723م ثم إلتحقت أسرة بكري بدورها بعد فترة[1]، أنجبت الأولى نافتالي بوجناح بالجزائر والثانية يوسف ويعقوب و إرتبطت العائلتين بعلاقات المصاهرة ، وأنشأ الأولاد الثلاثة شركة تجارية سنة 1786م في الجزائر في عهد صالح باي باي قسنطينة " تقوم بدور الوسيط بين الأهالي و الشركة الفرنسية صاحبة الإمتياز بالقالة وفي 179م 1793م أنشأت الشركة اليهودية وكالة لها في عنابة ومدت نشاطاتها في كل أنحاء الشرق الجزائري وهي منطقة الحبوب الرئيسية وصولا حتى تونس وأصبحت تحتكر شراء المحاصيل من الأهالي وتسلم جزء من مشترياتها إلى الشركة الفرنسية وتتصرف في الجزء الباقي[2].

خلال تأسيس هذه الشركة كان الداي حسن "1792م-1798م" قد تولى الحكم في الجزائر خلفا للداي محمد بن عثمان باشا وعين بعد فترة وجيزة من دخوله قصر الجنينة" اليهودي نافتالي بونجاح مستشارا له ، وقد احسن هذا الاخير إستغلال منصبه ونجح في تدعيم نفوذه لدى الداي التالي وهو مصطفى الوزناجي "1798م - 1805م[3]، الذي كان زميلا وصديقا له بل وشريكا في جرائمه ضد المجتمع الجزائري ، ليؤكد بعض المؤرخين الفرنسيين لأن بوجناح رفع الداي مصطفى من كناس الى رئيس للخزينة العامة ، ثم جعله بعد ذلك دايا على الجزائر[4].

[1] حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص44.
[2] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 189.
[3] محمد زروال : المرجع السابق ، ص 198.
[4] فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 186.

تزامن نجاح هذه الشركة مع بداية تزويدها للموانىء الفرنسية بالحبوب لمدة 5 سنوات متتالية من 1793م-1798م وفق عقد مع السلطات الفرنسية أعطى الشركة دفعة قوية إلى الأمام لتصبح في ظرف قصير أهم الشركات اليهودية التجارية اليفرونية والجزائرية معا[1].

وقد لعبت دورا كبيرا مع فرنسا التي كانت تجد صعوبة في التزود بالمواد المعاشية بسبب الحصار البحري المفروض عليها جراء الحروب النابليونية ، فالسلطات الجزائرية تمنع تراخيص تصدير الحبوب لفرنسا لكن وصولها إلى الموانىء الفرنسية ليس مأمونا فالعلم الجزائري يمثل حماية كافية لسفن الشحن المتوجهة نحو مرسيليا ، والميزة الأخرى في هذه الوساطة هي الدفع المؤجل بالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا فالفوائد التي سيحققها التاجران من خلال هذه المعاملات ستكون ضخمة مما يجعل منها شركة عملاقة[2]، في وقت وجيز تضاعفت نشاطات الشركة وتوسعت وتنوعت إلى أن بلغت من القوة والنفوذ ماجعلها تنفذ إلى المراكز العليا للبلاد وتصبح قوة سياسية معتبرة داخل جهاز الحكم وقد تم لبكري وبوشناق دخول قصر الداي والمشاركة في نشاطاته وقراراته السياسية بفضل التقرب من الداي حسن وعلاقته الوثيقة بخليفته في السلطة الداي مصطفى الوزناجي المعروف ب مصطفى باشا، وقد إستغل مثل هذه المكانة السياسية في تدعيم نشاطاته التجارية ومصالحه ومواقعه في الاسواق الجزائرية و الأجنبية[3]، وقد شاعت سيطرة اليهود على الداي وتحكمهم في أمور الدولة ، فكانوا يتدخلون في أوامر العزل و الخلع والسجن ومصادرة الأموال.

فمثلا اليهودي بوشناق نافتالي كان يعزل الموظفين كما يشاء ويتوسط العلاقات والنزاعات الجزاءرية الاوروبية ، حتى أصبح الناس يطلقون عليه إسم " ملك الجزائر" ولقد كان النشاط التجسسي

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ص 263.

[2] حنيفي هلايلي: المرجع السابق ص 45-46.

[3] فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 187.

أحد أهم نقاط القوة و أهم عوامل النجاح في التجارة اليهودية[1]، فبكري كان يدير شبكة للتجسس على أحوال المواطنين الجزائريين لفائدة الحكام العثمانيين.

إن ظهور شركة بكري بوشناق في هذا الوقت يمثل إستجابة لمصالح الأطراف الثلاثة الجزائر ، فرنسا و اليهود، فالطلب على القمح كان شديدا من طرف جميع الدول الأوروبية وما يجدر الإشارة إليه أن الأموال التي إنطلقت منها الشركة اليهودية هي أموال الخزينة الجزائرية بمبلغ قدره 2 مليون فرنك[2]، وقد أقرت الحكومة الفرنسية الجديدة عودت العلاقات مع بعد تصدعها إثر الحملة على مصر بتجديد المعاهدات السابقة و المحافظة على إمتيازاتها بخصوص الحبوب وشراء أكبر كمية ممكنة من القمح الجزائري لمواجهة القحط الذي عم فرنسا في تلك الفترة وفي المقابل الشركة الإفريقية كانت على وشك الإفلاس وغير قادرة على تنفيذ قرارات الحكومة ، فتم إستبدالها بوكالة إفريقيا التي ورثت منشآت الشركة السابقة بالقالة وعنابة وجيجل لكنها لم تستطع تلبية طلبات الحكومة الفرنسية[3]، لهذا رخصت الحكومة الفرنسية للشركة اليهودية إقامة وكالة لها في العاصمة الفرنسية وتمكنت من السيطرة على التجارة الخارجية خاصة بعد تأييد الحكومة الجزائرية لها[4].

نجحت الشركة اليهودية في احتكار تجارة الحبوب في مختلف أنحاء البلاد بالخصوص في الإقليم الشرقي وبدأت تسيطر على الاسواق المالية فكانت تقوم بدور المصارف ففي المرحلة الأولى من عمر الشركة إستقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا 33 سفينة شحن لحسابه سنة 1795م و 34 سفسنة سنة 1796م و المعروف أن طاقة شحن السفينة من الحبوب في هذه الفترة كانت تتراوح بين 500 1000 حمولة وزن الحمولة يبلغ 150 كيلوغرام ، فخلال أربع و سنوات إستقبل ميناء مرسيليا

[1] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 187.

[2] حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص46.

[3] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 190.

[4] حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص 32.

كميات هائلة من القمح الجزائري تراوحت بين 70700 حمولة وفي سنة 1798م حوالي 10527 حمولة[1].

عمل اليهود على إعادة العلاقات بين الجزائر وفرنسا حتى يتمكنوا من الحصول على أموالهم خاصة بعد تدخلهم في الدور السياسي والمؤتمرات التي يعقدها دايات الجزائر ، إذ أرسلت فرنسا ممثلها دوبواتانفيل إلى الجزائر وبواسطة اليهودي بكري ، وأجريت الإتصالات الأولى بين الممثل الفرنسي و السلطة التركية وطرحت هذه الأخيرة مسألة الإعتداء على مصر وعدم الخروج منها وتلقت تطمينات من الممثل الفرنسي بهذا الخصوص، كما طرحت مسألة ديون بكري وبوشناق وتعهد الممثل بتسديدها بأقساط بمجرد إنتهاء الحرب، إنتهت بتوقيع أولي في 18 جويلية 1800م، وتم إبرام معاهدة الصلح في 27 ديسمبر 1801م جاء فيها بند تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة العلاقات السلمية بين الطرفين[2].

أثار هذا الأمر سخط الإنجليز وتدخلوا لدى الدولة العثمانية لإرغام الجزائر على الدخول في حرب ضد فرنسا، وصادف هذا وجود وفد جزائري في القسطنطينية يقوده وكيل الخرج أوقفته السلطات العثمانية مع جميع الرعايا الجزائريين الموجودين في إقليمها ورغم التهديدات العثمانية إلا أن الداي لم يتأخر في تحسين العلاقات مع فرنسا بإطلاق سراح الأسرى المسيحيين وتسريح كل السفن الإيطالية، وفي رسالة من الداي إلى بونابرت بتاريخ 13 أوت 1802م حاولت من خلالها السلطات الفرنسية إعادة تنظيم المنشآت التابعة " لوكالة إفريقيا " لكنها لم تستطع مواجهة الشركة اليهودية التي حصلت على إمتيازات كبيرة وهي إستغلال غابات ناحية بجاية واحتكار التجارة مع الأهالي مقابل إلتزام اليهود بدفع إتاوات كبيرة للداي.

[1] عيسى شنوف : المرجع السابق ، ص 126.

[2] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 192.

لكن بعد ذلك أتت المرحلة الهامة في تعفن العلاقات بين البلدين فالجزائر لم تعد تصدر الحبوب لفرنسا بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد بعد سنة 1800م وبلغت ذروتها عام 1805م فأثار هذا إنعكاسات سلبية على مؤسسة بكري في فرنسا ، ومن جهة واصل الداي أحمد باشا سياسة الضغط على الشركة اليهودية لتصفية حسابها مع خزينة الدولة وإسترجاع المبلغ الذي إستدانه نافتالي ثم فرض عليه مبلغ 4 ملايين فرنك ، تدخل بعض القناصل في هذه المشكلة وإقترحوا على الداي أن يكون الدفع بالتقسيط في ظرف 20 شهرا ، في هذه الفترة تمكن دافيد بن يوسف بكري من التقرب إلى الداي و التودد إليه حتى عينه في شهر جوان 1806م رأس الجالية اليهودية في الجزائر.

ثم إعفاءه و شركائه مما تبقى من القروض المفروضة عليهم[1]، وهذا كان سبب النزاع بين اليهود والمسلمين في الجزائر بسبب تحكم اليهود في مقاليد السياسة عن طريق الاقتصاد واتهامهم بأنهم السبب الرئيسي في النزاع الذي حصل بين الجزائر وفرنسا.

بعد عودة رئاسة الطائفة اليهودية بالجزائر إلى أسرة بكري بتعيين دافيد بن يوسف على رأسها عاد يعقوب بكري إلى الجزائر حيث دخلت مسألة الديون إلى المقدمة من جديد عام 1811م ، فأثارت الحكومة الجزائرية مسالة الديون وكانت ديون بكري تقدر ب 2 مليون فرنك و الفوائد 4 مليون فرنك وارتفعت سنة 1816م إلى 12 مليون فرنك وفي سنة 1819م وقع إتفاق بين الحكومتين على تصفية الديون نص على أن تدفع فرنسا للتاجرين يعقوب بكري وميشال بوشناق ما قيمته 7 ملايين فرنك موزعة بالأقساط كل واحد قيمته 583.333 فرنك أسبوعيا ، بدءا من الأسبوع الاول من مارس 1820م[2].

[1] حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 50.

[2] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص 455.

بقي موضوع الديون إحدى النقاط الرئيسية التي تعكر صفو العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وما زاد الطين بلة هو تعيين فرنسا سنة 1815م " دوفال" قنصلا بالجزائر وكلفه بالإهتمام بمسألة الديون ، فوجد فيه اليهوديان الشخص المناسب للتواطؤ معه خاصة أن دوفال معروف في الاوساط التجارية و السياسية بأنه شخص فاسد وعديم الثقة ، فبعدما نجح اليهوديان في تحويل الديون من ديون خاصة إلى ديون ديون حكومية لضمان الحصول عليها تواطئا مع القنصل دوفال للتخلص منها بشتى الوسائل بعد اسرار الداي على معالجة القضية وقام بمراسلة الحكومة الفرنسية سنة 1827م[1]. لكن لم يرد عليه وحتى الإتاوات و الهدايا التي كانت تدفع عند تعيين القنصل امتنعت فرنسا عن تقديمها[2].

ولما طلبها الداي رد نابليون قائلا : ((إن فرنسا على عهدي ليست فرنسا على عهد البوربون))[3] وكانت السبب في حدوث القطيعة بين البلدين وغعلان فرنسا الحملة الاولى على الجزائريين في جوان 1827م[4].

وفي الأخير يمكن القول بأن قدوم يهود ليفرون إلى الجزائر تزامن مع مرحلة العد التنازلي للجزائر العثمانية والظروف الصعبة التي تخللتها داخليا وخارجيا خاصة بعد مؤتمر إكس لاشابيل ومنع القرصنة.

[1] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ – ما قبل التاريخ الى 1962 – ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ص 252.
[2] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص 188.
[3] عمار عمورة المرجع السابق ص 205.
[4] حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 52.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا في عهد الداي حسين، تطورًا معقدًا اتسم في بدايته بالتعاون التجاري المكثف، وانتهى بالتوتر الحاد الذي مهّد للتدخل الفرنسي. فقد منحت الجزائر لفرنسا امتيازات واسعة مثل إنشاء مراكز تجارية في عنابة والقالة، واستغلال صيد المرجان، وتصدير الحبوب، إلا أن هذه العلاقات كانت تخفي في طياتها اختلالًا هيكليًا في الميزان التجاري، إذ استفادت فرنسا من الامتيازات أكثر مما استفادت الجزائر، التي لم تكن تتلقى سوى عوائد زهيدة.

وبرز اليهود، وبالأخص العائلات الليفورنية مثل بكري وبوشناق، كوسطاء رئيسيين في هذه التجارة، مستغلين ضعف الدولة العثمانية والامتيازات الأجنبية للهيمنة على الأسواق الجزائرية. ومع مرور الوقت، لم يكتفوا بالنشاط الاقتصادي بل تسللوا إلى مراكز القرار السياسي، مؤثرين على تعيينات الداي ومواقف الدولة، واحتكروا تجارة الحبوب وأقاموا شبكات مالية واسعة مدعومة من فرنسا.

أصبحت شركة بكري وبوشناق تمثل طرفًا محوريًا في العلاقة بين الجزائر وفرنسا، حيث قدمت قروضًا ضخمة للحكومة الفرنسية خلال أزماتها، مقابل احتكارها للتصدير والتوريد. ومع تعثر فرنسا في تسديد ديونها، تفجّرت أزمة سياسية بين البلدين، لا سيما بعدما تدخل القنصل الفرنسي دوفال في التلاعب بالملف لصالح اليهود. وتعمّق الصراع حين طالبت الجزائر بسداد الديون، فقابلت فرنسا هذا الطلب بالتجاهل، ما اعتبره الداي إهانة لسيادة دولته. وانتهت هذه الأزمة الاقتصادية المعقدة، التي بدأت بتعاون تجاري وبسط نفوذ اقتصادي لليهود، إلى قطيعة دبلوماسية، كانت إحدى الشرارات المباشرة التي أدت إلى العدوان الفرنسي على الجزائر سنة 1830.

الخـــــــاتمة

الخـــــــاتمة:

تناولنا في هذه المذكرة بالدراسة والتحليل مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال فترة حكم الداي حسين، وهي مرحلة دقيقة تميزت بتقلبات حادة بين التعاون والعداء، ومثّلت تمهيدًا مباشرًا للاجتياح الفرنسي للجزائر سنة 1830. وقد بيّنت الدراسة أن الجزائر، في بداية القرن التاسع عشر، كانت تعيش أزمات داخلية متراكمة على المستويات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، انعكست سلبًا على استقرار الدولة وضعف مناعتها تجاه التهديدات الخارجية، في وقت كانت فيه فرنسا تحاول استعادة مكانتها بعد اضطرابات الثورة الفرنسية والحروب النابليونية.

في المرحلة الأولى، سادت العلاقات الثنائية جوًّا من الوئام والتعاون، خاصة في المجالات التجارية والديبلوماسية، حيث وقعت معاهدات سلم، ومنحت الجزائر امتيازات تجارية لفرنسا، كما زودتها بالغذاء والمؤن خلال أزماتها. غير أن هذه العلاقات بدأت تشهد تحوّلًا سلبيًا بفعل تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية، خاصة مع بروز الدور المتنامي لليهود الليفورنيين، وعلى رأسهم عائلتا بكري وبوشناق، اللتان احتكرتا النشاط التجاري وتسلّلتا إلى مراكز القرار عبر دعم من القناصل الفرنسيين وتواطؤهم مع دوائر النفوذ في البلاط العثماني بالجزائر.

خلصت هذه المذكرة إلى جملة من النتائج الهامة التي توضّح طبيعة العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال فترة حكم الداي حسين (1818–1830)، حيث تبيّن أن هذه العلاقة لم تكن وليدة لحظة سياسية عابرة، وإنما نتاجًا لمسار طويل من التداخلات المعقدة بين المصالح الاقتصادية والتوترات السياسية في ظل سياق دولي مضطرب وهيمنة أطماع القوى الاستعمارية.

وقد تمثلت أبرز النقاط المستخلصة فيما يلي:

- عرفت الجزائر خلال عهد الداي حسين ضعفًا داخليًا على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، مما جعلها عرضة للتدخلات الأجنبية.

– في بداية الفترة، كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتسم بالوئام والتعاون، خصوصًا في المجالات التجارية والدبلوماسية، حيث زوّدت الجزائر فرنسا بالمساعدات الغذائية خلال أزماتها.

– استفادت فرنسا من امتيازات واسعة في الجزائر مثل استغلال صيد المرجان، وتأسيس مراكز تجارية، ومزايا في تصدير الحبوب، مقابل عوائد اقتصادية ضعيفة للجزائر.

– لعب اليهود، وخاصة العائلات الليفورنية مثل بكري وبوشناق، دورًا محوريًا في التجارة الخارجية الجزائرية، واستغلوا هذا الدور للتوغل في مفاصل القرار السياسي، بالتعاون مع القناصل الفرنسيين.

– شكّلت شركة بكري وبوشناق واجهة نفوذ اقتصادي فرنسي غير مباشر، حيث احتكرت التجارة، وساهمت في رهن السيادة الجزائرية اقتصاديًا.

– مثّلت أزمة الديون التي طالبت بها الجزائر من فرنسا، نتيجة المعاملات التجارية، نقطة التحوّل الحاسمة في العلاقات الثنائية، خاصة مع تواطؤ القنصل الفرنسي "بيير دوفال" ضد مطالب الدولة الجزائرية.

– شكّلت حادثة المروحة سنة 1827 ذريعة دبلوماسية وظّفتها فرنسا لتبرير عدوانها على الجزائر، رغم أن القطيعة كانت مبيتة سياسيًا واقتصاديًا.

– كان لتراجع القوة البحرية الجزائرية بعد معركة نافرين أثر بالغ في فقدان الجزائر لقدرتها على الردع، ما شجّع فرنسا على فرض الحصار ثم الإعداد لحملة الاحتلال سنة 1830.

– بناءً على ذلك، يمكن القول إن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن نتيجة حادث عابر، بل كان نتيجة لتراكمات اقتصادية وسياسية ومعاهدات غير متكافئة، ساهم فيها أطراف محلية وأجنبية، واستغلّت فيها فرنسا كل أدوات الضغط السياسي والاقتصادي، في لحظة تاريخية كانت فيها الجزائر تمر بأضعف حالاتها.

الملاحـق

الملحق رقم (01): صورة الداي حسين[1]

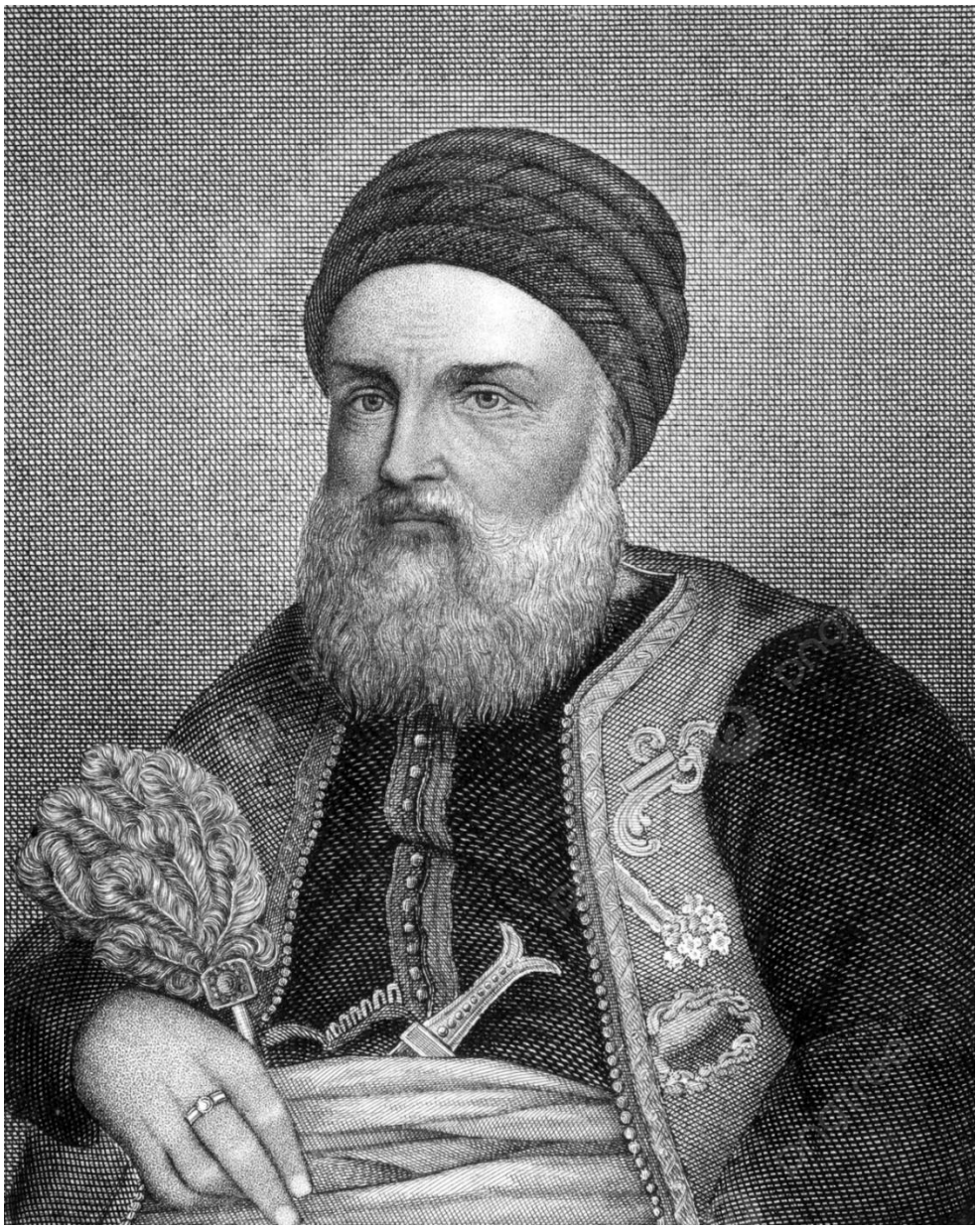

[1] أحمد الشريف، الزنار. مصدر سابق، ص .175

الملحق رقم (02): حادثة المروحة[1].

[1] شارل أندري، جوليان، مرجع سابق، ص 57.

الملحق رقم (03): نماذج من العملة الجزائرية سنة 1824[1].

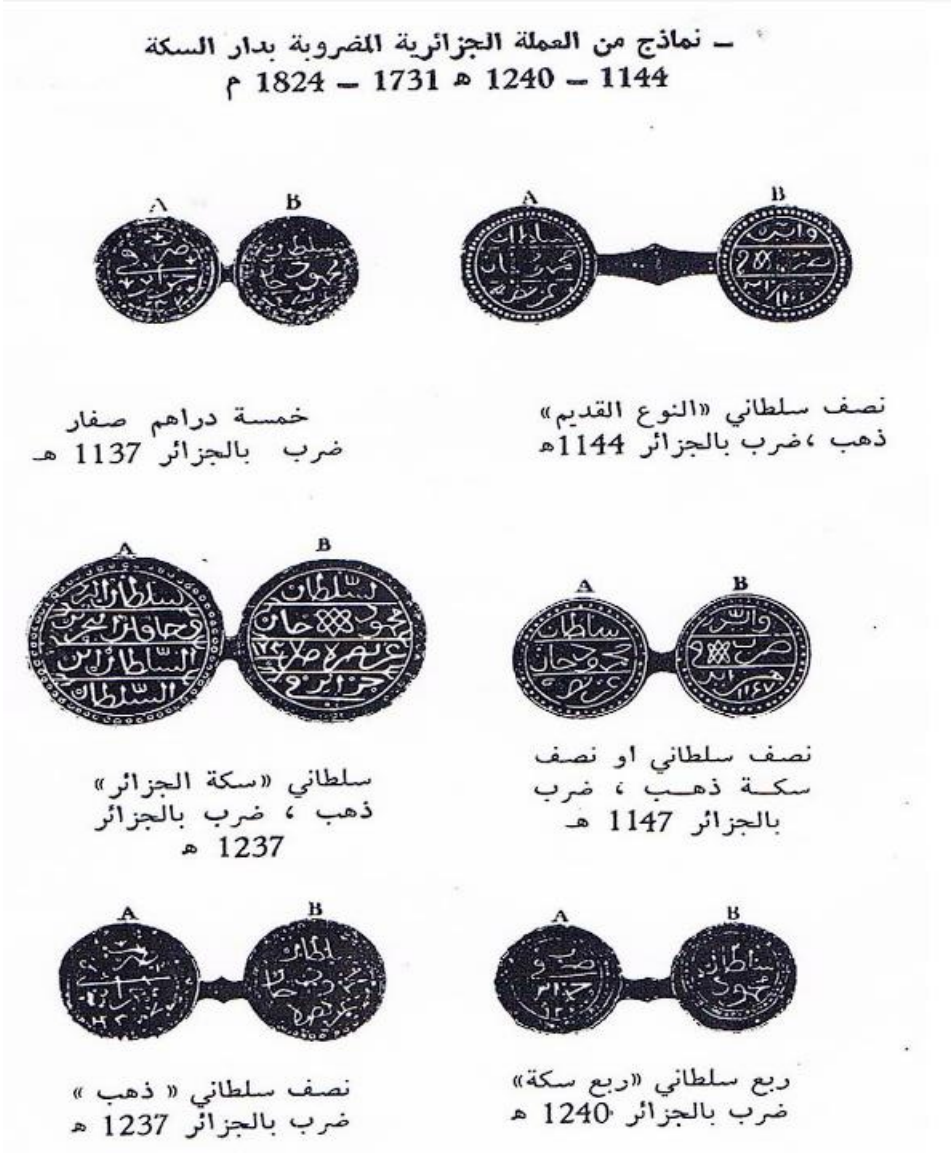

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 338.

الملحق رقم (04): **تقسيم الجيش البري**[1].

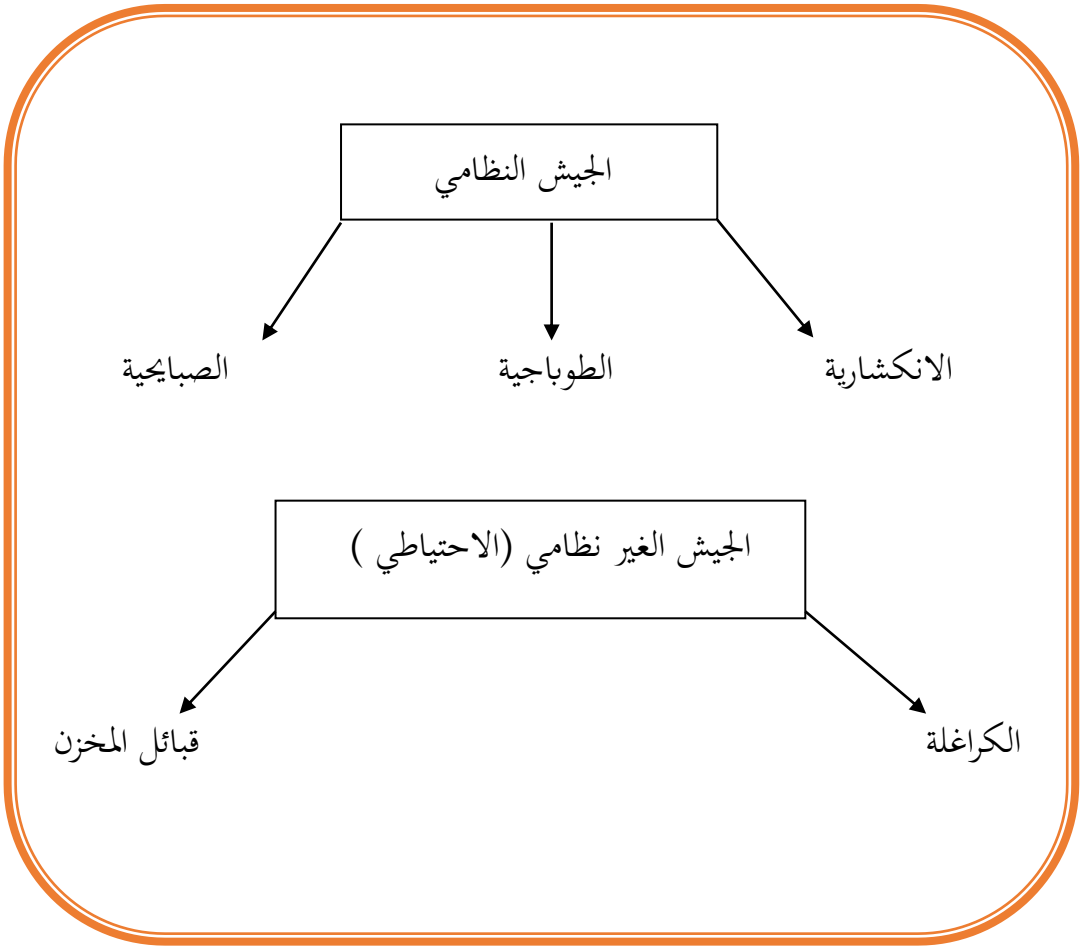

[1] جمال قنان، مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. قائمة المصادر:

1. أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر.
2. حمدان بن عثمان خوجة : المرأة ، تح: العربي الزبيري، الشركة الوطنية للطباعة ، الجزائر، ط2، 1882م.

ب. قائمة المراجع:

✓ عناوين الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الحديث ، ط1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982.
2. أبو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار عالم المعرفة، الجزائر، 200914.
3. أحمد الجزائري : كيف دخل الفرنسيون الجزائر ، وض، ن، ق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1962.
4. أحمد توفيق المدني، الجزائر ، عالم المعرفة الجزائر ، ط خ ، 2010.
5. أرزقي شويتام : نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1830 . 1880 ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر.
6. أمال السبكي: أوروبا في القرن19 فرنسا في مائة عام، جامعة الملك عبدالعزيز،جدة ،ط1، 1985.
7. جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية ما بين 1790 و1830، وزارة المجاهدين، منشورات متحف المجاهد 2005، ص 135.
8. جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500 . 1830) دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2010.
9. حسن جلال : الثورة الفرنسية ، سلسلة المعارف العامة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1927 141. زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19 ، دار الفكر العربي ، ج 2 ، القاهرة.
10. حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الايالة (1815 ، 1830) ، دار الهدى ، الجزائر ، ط1.

11. خير فارس محمد : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط2 ، مكتبة دار الشرق ، بيروت،1979.

12. راس البيطار الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6 ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003،

13. شوقي عطاالله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ، تونس ، الجزائر والمغرب) ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1977.

14. صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005.

15. صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة (1826.1850)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2009.

16. صلاح العقاد : المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ، تونس والمغرب الأقصى)، ط6 ، مكتبة الانجلوا المصرية ، مصر ، 1993.

17. عبد العزيز قيلالي ، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850) دار الهدى الجزائر د ط ، 2012.

18. العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، الجزائر، 2006.

19. عزيز سامح التر: الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر ، دار النهضة العربية للطباعةوالنشر، ط1 ، 1989.

20. عمار عمورة : الموجز في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

21. عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ – ما قبل التاريخ الى 1962 – ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر.

22. عيسى شنوف : يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفة ، الجزائر.

23. فتحي دردار: الامير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية 1832 ـ 1847.

24. فوزي سعد الله : يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ط2، دار الامة ، الجزائر ، 2004.

25. لويس عوض : الثورة الفرنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1992.

26. مبارك الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر.

27. مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،ج3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.

28. محمد العربي زبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.

29. محمد زروال : العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791 ـ 1830) ، مطبعة دحلب ، الجزائر.

30. محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية ،1791 1830، مطبعة دحلب الجزائر د ط ، 1993.

31. محمد زريق : العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837 ، تحليل وثيقة دبلوماسية، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012.

32. محمد صالح العنتري: تاريخ قسنطينة ، ترجمة يحي بوعزيز ،دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2005.

33. محمود السيد :تاريخ الشعوب الاسلامية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، 2010.

34. ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 ـ 1830)، ط3 ، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر ، 2012.

35. ناصر الدين سعيدوني :ورقات جزائرية ، ط1 ، دار الغرب الجزائري ، 2012.

36. ناصر الدين سعيدوني: عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري،2000.

37. ويليام شارلز : مذكرات ويليام شارلز قنصل أمريكا بالجزائر1816. 1824 ، تع وتعل و تق اسماعيل العربي، ش و .ن .ت ، الجزائر، 1982، ص 60.

38. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 2 ،دم، ج، الجزائر ، ط2، 2009.

39. يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا 1500 – 1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1980.

✓ رسائل جامعية:

1. حكيمة حدون ، خديجة بن رنجة : مساهمة البحرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا 1821 ـ 1829)، مذكرة لنيل الماستر تخصص تاريخ احديث ومعاصر ، جامعة الجيلالي ، الجزائر، 2016.

✓ مقالات:

1. مقال من جريدة الشرق الأوسط ، نشرت بتاريخ: الأحد 24أفريل 2011، العدد 11835، نسخة محفوظة 02 أفريل2018 على موقع باك مشين.

2. مؤيد محمود حمد المشهداني :سلوان رشيد رمضان ، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني من 1515 الى 1830، العدد 16 ، 2013.

✓ المراجع الأجنبية:

1. E – Plantet:Correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833) , Felix Alcan , Paris ,1889 .
2. Bataille de Waterloo, 18 juin 1815: Guide du panorama et du champ de Waterloo, 7e édition, Bruxelles: Imprimerie D. Hont et De Graeve, 1890.
3. Ernest Mercier, Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbères, Touaregs, Marocains), 3 tomes, Paris: Ernest Leroux, 1891–1901.
4. J. H. Clapham, The Economic Development of France and Germany, 1815–1914, Cambridge: Cambridge University Press, 1921.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمـــــة..... 2

الفصل الأول: أوضاع الجزائر وفرنسا خلال عهد الداي حسن 1818–1830

المبحث الأول: أوضاع الجزائر 8

أولا–الوضع السياسي 8

ثانيا–الوضع العسكري 12

ثالثا–الأوضاع الاقتصادية 14

1- الزراعة 15

2- الصناعة 16

3- التجارة 17

أ)- التجارة الداخلية 17

ب)- التجارة الخارجية 17

المبحث الثاني: أوضاع فرنسا 18

أولا–الأوضاع السياسية 19

1- تأثير الثورة الفرنسية 1789 على الوضع الداخلي بفرنسا 19

2- فرنسا في ظل تراجع نابليون بونابرت وعودة أل بوربون 22

أ)- الظروف الداخلية لفرنسا ابان حكم أل بوربون 24

ب)- الأحزاب السياسية في فترة حكم أل بوربون 24

ثانيا–الأوضاع الاقتصادية 27

1- الصناعة 28

ب) الصناعة النسيجية 29

2- التجارة والرسوم الجمركية 30

خلاصة الفصل الأول 31

الفصل الثاني: العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الأول: مرحلة الوئام 33

أولا–التحالفات السياسية 35

أ)- مؤتمر فيينا (1815) 35

ب)- مؤتمر لندن (1816) 36

ج)- مؤتمر اكس لاشابيل (1818) 36

ثانيا–التدخلات العسكرية 38

أ)- حملة اللورد اكسماوث 38

ب)- معركة نافرين (1827) 39

المبحث الثاني: مرحلة العداء 42

أولا–جذور الأزمة الفرنسية الجزائرية 42

ثانيا–حادثة المروحة وقطع العلاقات الجزائرية الفرنسية 47

خلاصة الفصل الثاني 50

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر 52

المبحث الثاني: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية 55

خلاصة الفصل الثالث 61

الخـــــاتمة 63

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة حكم الداي حسين (1818–1830)، وهي مرحلة مفصلية في التاريخ الجزائري شهدت تحولات عميقة مهدت للتدخل الفرنسي وانتهت بسقوط السيادة العثمانية على الجزائر. وقد تناولت الدراسة تطور هذه العلاقات في أبعادها السياسية والاقتصادية، حيث بدأت في جو من التعاون والاحترام المتبادل، خاصة في مجالي التجارة والدبلوماسية، غير أنها سرعان ما شهدت توترًا متصاعدًا بفعل تداخل المصالح وتنامي الأطماع الاستعمارية الفرنسية.

أبرزت الدراسة كيف ساهمت الأوضاع الداخلية المتأزمة في الجزائر، من ضعف سياسي وتدهور اقتصادي، في تسهيل التغلغل الفرنسي، لاسيما من خلال الامتيازات التجارية واستغلال اليهود، خصوصًا شركتي بكري وبوشناق، للهيمنة على الاقتصاد الجزائري. كما كشفت عن الدور المحوري لأزمة الديون في تعكير صفو العلاقات، وصولًا إلى حادثة المروحة التي استُغلت كذريعة مباشرة لفرض الحصار ثم الاحتلال. وخلصت الدراسة إلى أن الاحتلال الفرنسي لم يكن نتيجة حادثة مفاجئة، بل نتيجة مسار طويل من التآكل الداخلي والتخطيط الخارجي المنظم.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، الداي حسين، العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، أزمة الديون، حادثة المروحة.

Abstract:

This study aims to shed light on the nature of Algerian-French relations during the reign of Dey Hussein (1818–1830), a critical period in Algerian history that witnessed major transformations leading up to French intervention and the fall of Ottoman sovereignty in Algeria. The research explores the evolution of these relations from both political and economic perspectives, revealing that while they initially developed in a climate of cooperation and mutual respect—particularly in trade and diplomacy—they gradually deteriorated due to conflicting interests and the growing colonial ambitions of France.

The study highlights how Algeria's internal crises, including political weakness and economic decline, paved the way for increasing French influence, especially through trade privileges and the role of Jewish merchants such as the Bakri and Busnach families, who came to dominate the Algerian economy. Furthermore, it emphasizes the critical role of the debt crisis in souring bilateral relations, eventually culminating in the "Fan Incident" of 1827, which France used as a pretext for imposing a naval blockade and launching its military campaign. The study concludes that the French occupation of Algeria was not the result of a spontaneous event, but rather the outcome of a long process of internal decay and calculated external pressure.

Keywords: Algeria, France, Dey Hussein, political relations, economic relations, debt crisis, Fan Incident.